المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

INTOSAI

يناير 2008 - عدد خاص -

January 2008

XIX INCOSAI
MÉXICO 2007

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع – ٢٠٠٨ مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية .

يناير ٢٠٠٨
المجلد (٣٥) العدد الأول

هيئة التحرير :
- جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
- شيلا فريزر، المراجع العام، كندا.
- فائزة الكافي، الرئيسة الأولى لدائرة المحاسبات ، تونس.
- ديفيد م. واكر، المراجع العام بالولايات المتحدة الأمريكية.
- كلودوسبالدو راشان أوزكاتيجوى، المراقب العام، فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
- هيلين هـ . هيسنج (الولايات المتحدة الأمريكية) .

رئيس التحرير:
- دونالد دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية) .

مساعدى رئيس التحرير:
- ليندا ج . سيليفاج (الولايات المتحدة الأمريكية).
- كريستوفر ليونز (الولايات المتحدة الأمريكية).

المحررون المساعدون:
- مكتب المراجع العام (كندا).
- خالد بن جمال (اسوساى-الهند).
- لوسيان سيكالو (اسباساى-تونجا).
- سكرتارية الكاروساى (سانت لوتشيا) .
- السكرتير العام للايروساى (أسبانيا).
- خميس الحسنى (تونس).
- يديرا أسبينوزا مورينو (فنزويلا).
- السكرتارية العامة للانتوساى (النمسا).
- مكتب المحاسبة الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية).

الإدارة :
- سيبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية).
- بول ميلر (الولايات المتحدة) .

أعضاء المجلس التنفيذى للانتوساى:
- أرتورو جونزاليز دي أراجون، المراجع العام، المجلس الأعلى للمراجعة ، المكسيك، رئيس المجلس .
- تيرنس نومبمى، المراجع العام، مكتب المراجع العام، جنوب افريقيا، النائب الأول لرئيس المجلس .
- أسامة جعفر فقيه ، رئيس ديوان المراقبة العامة، المملكة العربية السعودية، النائب الثانى لرئيس المجلس.
- جوزيف موسر ، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا، السكرتير العام.
- لى جين هاو، المراجع العام، مكتب المراجعة الوطنى، جمهورية الصين الشعبية .
- بول ار. اس . أولسوارث، مدير المراجعة، مكتب المراجعة بجزر الكوك.
- زيريو بوجى، الرئيس، محكمة الحاسبات، كوت ديفوار.
- أرباد كوفاكس، الرئيس، الجهاز الأعلى للرقابة، المجر .
- فينود راى، المراقب والمراجع العام، الهند .
- يان – تشيرل جون، رئيس المجلس، مجلس المراجعة والتفتيش ، كوريا.
- على الحسناوى، المراجع العام، اللجنة الشعبية العامة للمراجعة والاشراف الفنى، الجماهيرية العربية الليبية .
- لويس أ. مونتجرو ايسبوناج، الرئيس، المجلس الأعلى للمراجعة، نيكاراجوا .
- جورجن كوسمو، المراجع العام ، ريكسريفس جونين، النرويج.
- سيرجى فاديموفيتش سيتباشين، الرئيس، غرفة المحاسبات، روسيا الاتحادية.
- البيرت إدواردز، رئيس المراجعة، بمكتب المراجعة الوطنى، سانت كيتس ونيفيس.
- سير جون بورن، المراقب والمراجع العام، مكتب المراجعة الوطنى ، المملكة المتحدة.
- ديفيد م . وكر ، المراجع العام ، مكتب المحاسبة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- كلودوسبالدو راشان أوزكاتيجوى، المراقب العام، فنزويلا.

تصدر المجلة الدولية للرقابة الحكومية على أساس ربع سنوى- يناير(كانون الثانى)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين الأول)، باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساى). وقد تم تخصيص المجلة التى تعد اللسان الناطق للمنظمة لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. فاراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد التى تنشر فيها لا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياستها .

ويرحب طاقم التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التى تقدم الى المجلة، ويتعين إرسالها الى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة الحكومية الأمريكى على العنوان التالى:

US Government Accountability Office.
Room 7814, 441 G Street, N.W.
Washington D.C. 20548, USA.
(phone: 202-512-4707
Fax:202-512-4021:
e-mail:intosaijournal@gao.gov

ونظرا لاعتبار أن المجلة أداة تعليمية فإن المقالات التى يحتمل قبولها أكثر من غيرها هى تلك التى تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التى تتعلق بمناهج بحث جديدة فى مجال الرقابة المالية، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية، هذا ولا تعتبر المقالات التى تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر فى هذه المجلة.

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساى وغيرهم من الجهات المعنية بصورة مجانية. وتتوفر أيضا على الموقع الإلكترونى www.intosai.org. والاتصال بالمجلة عن طريق :
البريد الإلكترونى للمجلة على العنوان :
spel@gao.gov

وتجرى فهرسة مقالات المجلة فى فهرس المحاسبين والذى ينشره المعهد الأمريكى للمحاسبين العموميين القانونيين، وتحفظ ضمن محتويات الإدارة، وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة فى النشرات التالية:
Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michigan, U.S.A

المحتويات

- الإنكوساى التاسع عشر – لمحه سريعة ١
- الهيكل التنظيمى للانتوساى ٣
- الوثائق المعتمدة من قبل الانكوساى التاسع عشر ٦
- تقرير الهدف الأول : المساءلة والمعايير المهنية ٧
- تقرير الهدف الثانى : بناء القدرات المؤسسية ١٧
- تقرير الهدف الثالث : مشاركة المعلومات ٢٤
- تقرير الهدف الرابع : منظمة دولية نموذجية ٣١
- اتفاقات المكسيك ٣٥
- ختام المؤتمر ٥٣
- أحداث منظمة الانتوساى لعام ٢٠٠٨ ٥٧

http://www.intosaijournal.org

رسالة المحرر :

هذا العدد مخصص للمؤتمر الدولى للأجهزة العليا للرقابة التاسع عشر (الانكوساى) والذى استضافه السيد / ارتورو جونزالس دى أرجون والجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك والذى عقد فى مكسيكو سيتى من ٥-١٠ نوفمبر ٢٠٠٧م.

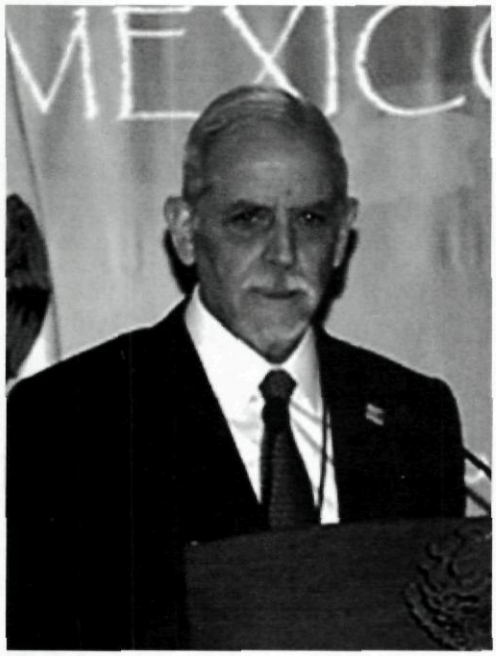

أرتورو جونزالس دى أرجون
المراجع العام للمكسيك ومضيف الأنكوساى التاسع عشر يرحب بالوفود القادمة للمكسيك .

فخامه السيد/ فيليب دى جيسس كالديرون
رئيس المكسيك، يفتتح رسميا المؤتمر مركزاً على الدور الهام الذى تلعبه الأجهزة العليا للرقابة فى المساعده لضمان المساءلة والشفافية بالنسبة للإدارة الرشيدة .

* إن الانكوساى التاسع عشر كان الأكثر حضوراً فى تاريخ الانتوساى حيث حضره ٤٨٠ وفداً ممثلين لـ ١٤٥ جهاز أعلى للرقابة و ٢١ مراقب من ١٠ مؤسسات مختلفة بالإضافة إلى ٥٩ مرافق .
* ارتفع عدد أعضاء الانتوساى ليصبح ١٨٨ دولة وذلك بعد قبول انضمام الأجهزة العليا للرقابة بكل من مونتينجرو وسنغافوره .
* تم اعتماد اتفاقيات المكسيك بالإجماع وتشمل هذه الاتفاقيات المناقشات والنتائج والتوصيات الناجمة عن الموضوع الأول (الإدارة، المساءلة ومراجعة الدين العام) والموضوع الثانى (نظم تقييم الأداء المعتمدة على مؤشرات رئيسية مقبولة) .
* هناك عده تغييرات تم إدخالها على مجموعات عمل الهدف الثالث :
  - تم تشكيل مجموعة عمل بشأن المؤشرات الوطنية وذلك بهدف تنفيذ توصيات القائمين على الموضوع الثانى : رئيس المجموعة هو الجهاز الأعلى للرقابة بروسيا الاتحادية .
  - تحول لجنة المهام الخاصة لمحاربه غسل الأموال دولياً ليصبح مجموعة عمل الانتوساى لمكافحة غسل الأموال دولياً ومحاربة الفساد .
  - مجموعة عمل الخصخصة أصبحت مجموعة عمل الخصخصة والتنظيم الإقتصادى والشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك لتعكس نطاق عملها المتسع .

- تحول لجنة المهام الخاصة للمساءلة عن مراجعة المعونات المتعلقة بالكوارث لتصبح مجموعة عمل المساءلة عن مراجعة المعونات المتعلقة بالكوارث .

* تم اعتماد ثمانية عشر وثيقة رسمية للانتوساى وتشمل : اعلان المكسيك الخاص باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، والمعايير، والإرشادات وأفضل الممارسات فى مجالات مثل : المراجعة المالية، مراجعة الأداء، مراجعة البيئة، مراجعة الدين العام . والوثائق متاحة على شبكة الأنترنت على العنوان التالى : http://www.issai.org والوثائق مذكوره بشكل أكثر تفصيلاً فى صفحة 6 .
* وصف تقرير رئيس اللجنة المالية والإدارية المبادرات العديدة التى تبناها كل من المجلس والمؤتمر لدعم أهداف الانتوساى بانها خطوة لتصبح منظمة نموذجية .
* تم زياده رسوم اشتراك عضوية الانتوساى للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٣ .
* صوت المؤتمر باستمرارية منصب مدير التخطيط الإستراتيجى وتم انتخاب كريسيتن استروب من الجهاز الأعلى للرقابة بالنرويج لتخلف كلاوس هيننج بيوس فى تولى هذا المنصب .
* فاز بجائزة جورج كاندوتش الجهاز الأعلى للرقابة بالكويت، كما ذهبت جائزة ايلمر ستاتس إلى أربع كتاب (نويل كاريس، ليليان كوتنوار، كارول ماثيو، جون ريد) من مكتب المراجع العام بكندا وذلك عن مقالتهم بعنوان "جعل العالم مكان أفضل للعيش، فى ظل مراجعة واحدة كل مرة: تطوير الإدارة الرشيدة والمساءلة بالنسبة لحماية البيئة" وقد نشرت المقالة فى عدد ابريل ٢٠٠٦ من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية .
* يستضيف الجهاز الأعلى للرقابة بجنوب افريقيا – جوهنسبرج خلال الفترة من ١٥-٢٠ نوفمبر ٢٠١٠ الانكوساى العشرين .

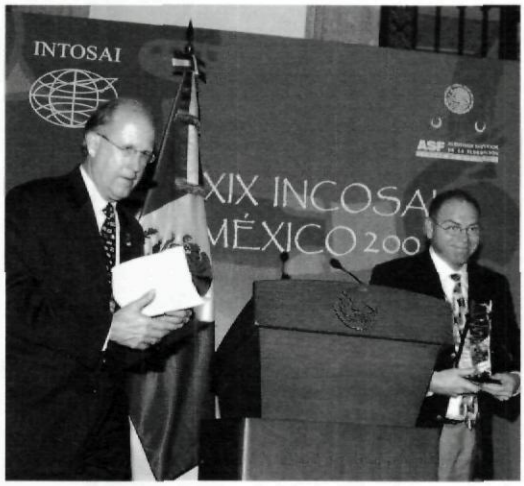

جون ريد يتلقى جائزة إيلمر ب ستاتس للمقالة التى حررها بالاشتراك مع ثلاثة من زملائه بمكتب المراجع العام الكندى بشأن مراجعة البيئة

براك خالد المرزوق، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالكويت يتلقى جائزة جورج كاندوتش – للمساهمات المتميزة للجهاز الكويتى إزاء منظمة الانتوساى – من جوزيف موزر الأمين العام للانتوساى .

شعار المؤتمر

يمكن إرجاع رسم الحمايه واستخدام الموارد العامة والتراث الثقافى للمكسيك، إلى الفترة ما قبل الحقبة الكولومبية . ولهذا فان شعار الانكوساى التاسع عشر يضم صورة كالبكسيو الذى كان مسئولاً عن محاسبة وإدارة وتوزيع الإتاوات فى عصر الأزاتيك القديم أو الامبراطورية المكسيكية مما يجعله أقدم نموذج للمسؤولية فى المكسيك . وتركز العصا التى يحملها فى يده إلى السلطة التى يمتلكها للقيام بواجباته .

الرمز فى أدنى الركن الأيسر من الشعار يمثل الرقم ١٩ وفقاً للنظام العددى الميسو أمريكى والذى ظهر فى ثقافة المايا قديماً . كل خط من الخطوط الثلاثة يمثل خمس وحدات بينما تمثل كل نقطة وحده مما يجعل المجموع ١٩ وهو العدد الموازى للانكوساى التاسع عشر .

الهيكل التنظيمى للانتوساى

يعكس الهيكل التنظيمى التالى التغييرات التى طرأت على الخطة الاستراتيجية والتغييرات فى الهيكل وهيئة العاملين التى تم اعتمادها فى الانكوساى التاسع عشر .

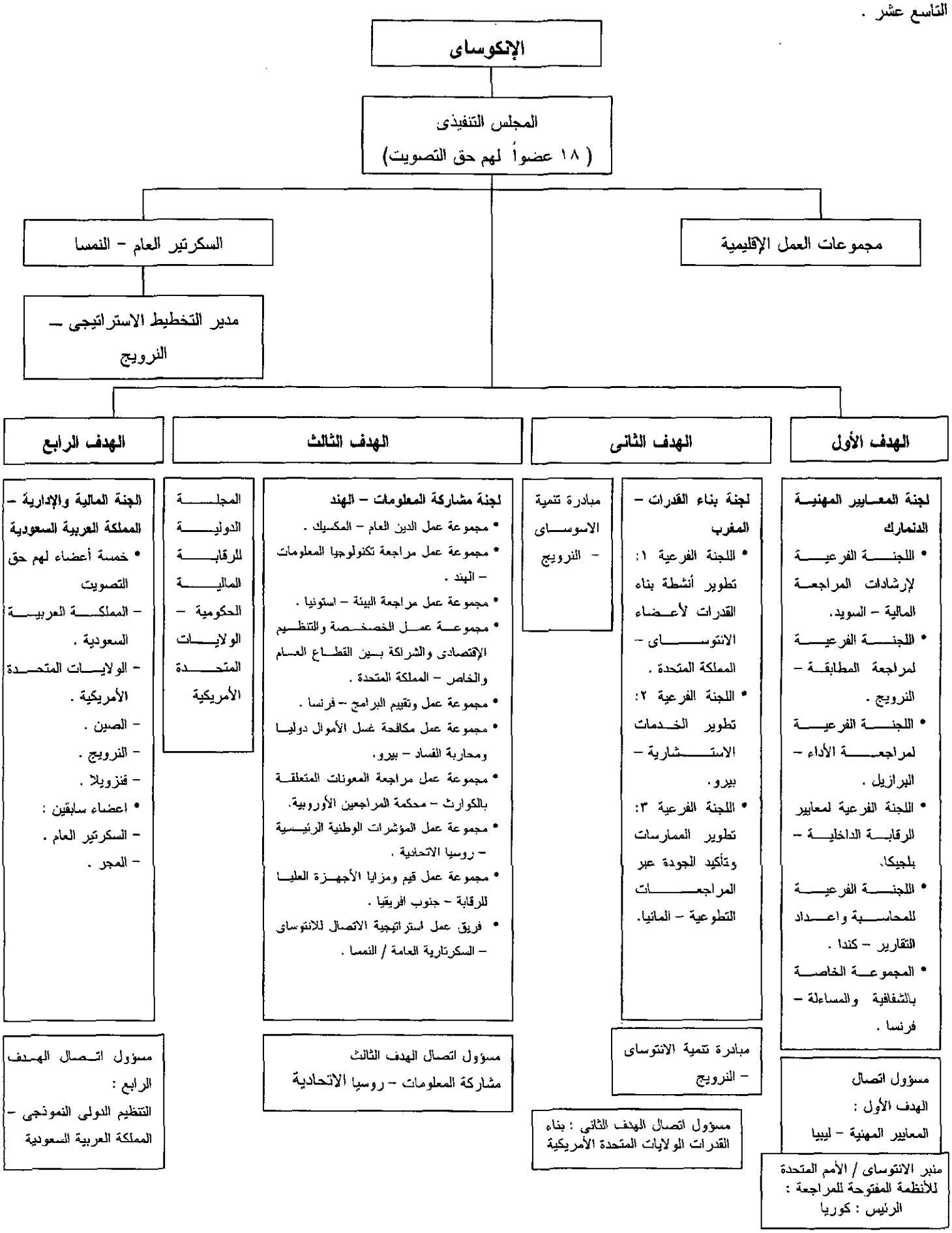

الانكوساى التاسع عشر، مكسيكو سيتى، ٥-١٠ نوفمبر ٢٠٠٧ :

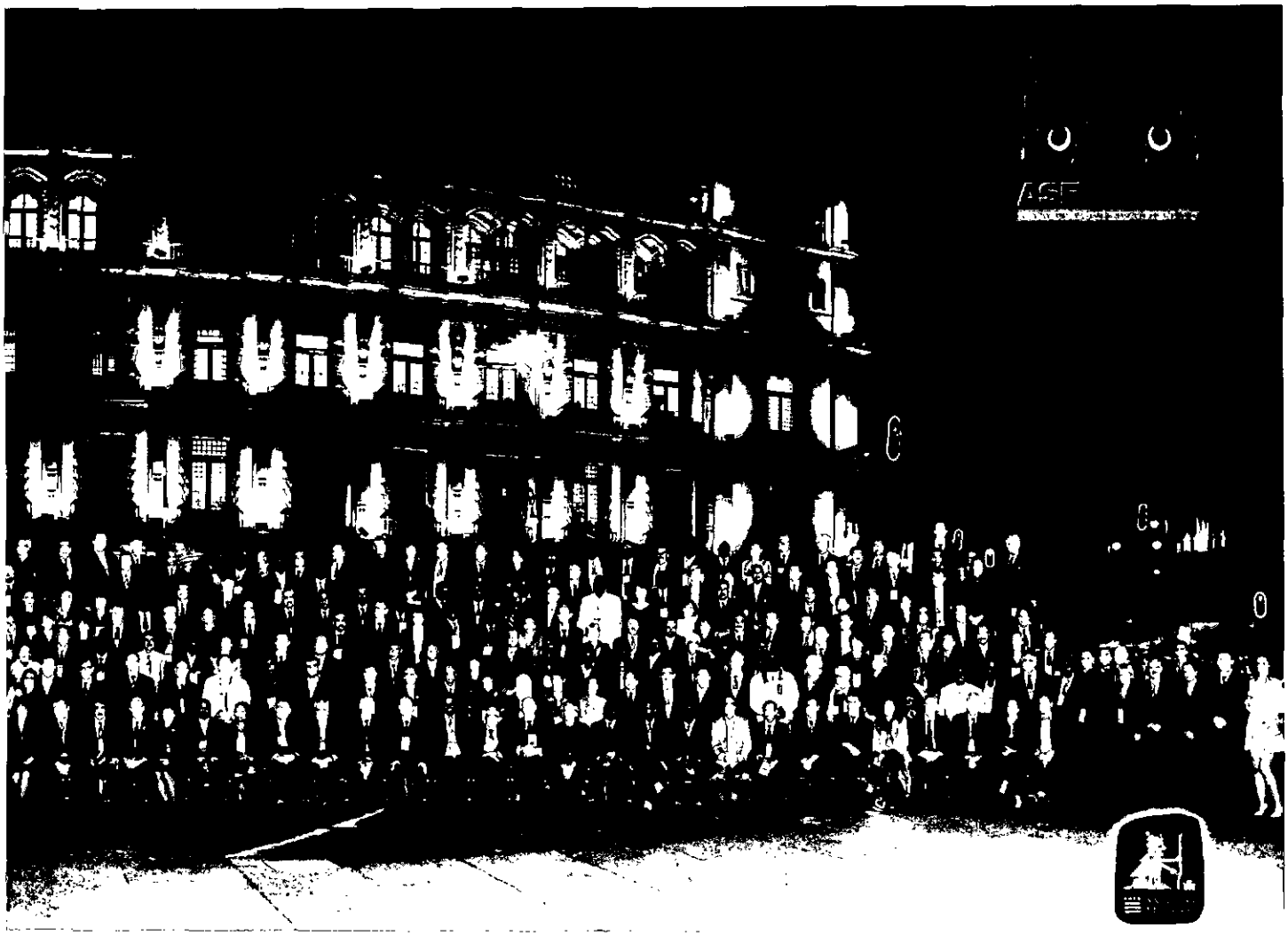

الصورة الرسمية للمؤتمر التى التقطت عقب مراسم الافتتاح وتضم الوفود، المراقبين والمرافقين مجتمعين فى القصر الدستورى (يطلق عليه ايضاً الزوكالو) وهو يقع فى المركز التاريخى لمكسيكوسيتى .

INTOSAI

الوثائق المعتمدة من قبل الانكوساى التاسع عشر :

اعتمد الانكوساى التاسع عشر الوثائق التالية والمقدمة من قبل اللجان واللجان الفرعية للانتوساى .

لجنة المعايير المهنية .	
	المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة – إطار الانتوساى للمعايير المهنية .
لجنة المعايير المهنية – اللجنة الفرعية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة .	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠	إعلان المكسيك بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١١	إرشادات الانتوساى والممارسات الجيدة المتعلقة باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١١ أ	ملحق – نتائج دراسات الحالة .
لجنة المعايير المهنية – اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية .	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢٢٠	إرشادات المراجعة المالية – رقابة الجودة على مراجعات المعلومات المالية التاريخية .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢٣٠	إرشادات المراجعة المالية – توثيق المراجعة .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢٦٠	إرشادات المراجعة المالية – الاتصال بشأن أمور المراجعة مع المعنيين بالإدارة الرشيدة .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٣٠٠	إرشادات المراجعة المالية – تخطيط ومراجعة القوائم المالية .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٣١٥	إرشادات المراجعة المالية – تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية فى بيانات القوائم وذلك من خلال تفهم وإدراك الجهة والبيئة الخاصة بها .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٣٣٠	إرشادات المراجعة المالية – استجابات المراجع لمخاطر التقدير .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٤٥٠	إرشادات المراجعة المالية – تقييم البيانات الخاطئة بالقوائم التى تم تحديدها اثناء المراجعة.
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٨٠٠	إرشادات المراجعة المالية – اعتبارات خاصة – مراجعات القوائم المالية المعدة لأغراض معينة .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٨٠٥	إرشادات المراجعة المالية – مهام لإعداد تقرير عن ملخص القوائم المالية .
لجنة المعايير المهنية – اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية .	
إرشادات الانتوساى للإدارة الرشيدة ٩١٣٠	إرشادات لمعايير الرقابة الداخلية بالنسبة للقطاع العام – مزيد من المعلومات عن إدارة مخاطر الوحدة .
مجموعة عمل الخصخصة والتنظيم الاقتصادي والشراكة بين القطاع العام والخاص .	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٢٢٠	إرشادات عن أفضل ممارسة لمراجعة تمويل والامتيازات الممنوحة للقطاع العام / الخاص (منقحة) .
مجموعة عمل الدين العام .	
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٤٢٢	مرجع عملي : شروط لإجراء مراجعة أداء الدين العام .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٤٤٠	إرشادات لإجراء مراجعة الدين العام – استخدام الاختبارات الأساسية فى المراجعات المالية.
اللجنة المالية والإدارية .	
	سياسة الانتوساى للاتصال .

تقرير الهدف الأول : المساءلة والمعايير المهنية :

قدم السيد / هنريك أوتبو، المراجع العام للدنمارك ورئيس لجنة المعايير المهنية التابعة للانتوساى، تقرير لجنة المعايير المهنية إلى المجلس التنفيذى والانكوساى وذلك خلال نوفمبر ٢٠٠٧ . وقد أكد التقرير أهداف لجنة المعايير المهنية التى تهدف إلى تطوير استقلالية ومبادئ الأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلى تشجيع الأجهزة العليا للرقابة لتصبح قدوه عن طريق وضع معايير مهنية ملائمة وفعاله . وقد لخص التقرير أعمال لجنة المعايير المهنية ولجانها الفرعية منذ عام ٢٠٠٤، وخطط الأعمال للفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠ بالإضافة إلى قائمة بالوثائق المقدمة إلى الانكوساى التاسع عشر لإعتمادها . وقد أعتمد المؤتمر بالإجماع التقرير كما إعتمد الوثائق .

وكما أوضح التقرير، فإن لجنة المعايير المهنية قد خطت خطوات كبيرة منذ انشائها عام ٢٠٠٤ وقد أرجع السيد / أوتبو ذلك التقدم إلى عدة عوامل، أولاً : فى حقيقة الأمر ان بعض اللجان الفرعية كانت تعمل بكفاءة بالفعل عند انشاء لجنة المعايير المهنية، ثانيا، الأعمال المحدده التى قدمتها اللجنة المحفزة التابعة للجنة المعايير المهنية والتى حددت اثناء الأجتماع الافتتاحي الذى عقد فى ٢٠٠٥ . وقد أطلقت اللجنة المحفزة بسرعة عدة مبادرات جديدة بالإضافة إلى صياغه مجموعة من الأهداف الاستراتيجية بهدف توجيه أعمال اللجنة وقد أكد السيد / أوتبو أن جميع الأهداف قد تم تحقيقها .

ونشمل لجنة المعايير المهنية ستة لجان فرعية :

- اللجنة الفرعية لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة .
- اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية .
- اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء .
- اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة .
- اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية .
- اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير .

بالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة المعايير المهنية بإنشاء مشروعات عن الشفافية والمساءلة ورقابة جودة المراجعة .

السيد / هنريك أوتبو رئيس لجنة المعايير المهنية على يمين الصورة وموظفيه من الجهاز الأعلى للرقابة بالدنمارك، يحضرون اجتماع الهدف الأول لمناقشة أعمال اللجنة مع الوفود .

تضم اللجنة المحفزة التابعة للجنة المعايير المهنية ١٦ عضواً وهم الأجهزة العليا للرقابة بكل من البحرين، وبلجيكا، والبرازيل، والكاميرون، وكندا، والصين، والدنمارك، وفرنسا، وايطاليا، والمغرب، ونيوزلندا، والنرويج، والبرتغال، والسويد، والولايات المتحدة، زيمبابوى .

منذ الإجتماع الافتتاحى الذى عقد فى أوسلو، بالنرويج، أغسطس ٢٠٠٥، تم انعقاد اللجنة المحفزه ٣ مرات بعد ذلك وقد عقد الاجتماع الأخير فى المنامة، بالبحرين فى ابريل ٢٠٠٧م .

والأقسام التالية تركز على قياس مدى تقدم لجنة المعايير المهنية فى تحقيق أهدافها الإستراتيجية وخاصة بالنسبة للهدف الأول من الخطة الإستراتيجية للانتوساى بالإضافة إلى استعراض أعمال اللجان الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية والإصدارات الناجمة عن المؤتمر .

الهدف الأول :
لجنة المعايير المهنية (الدنمارك) :

- اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية – السويد .
- اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة – النرويج .
- اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء – البرازيل .
- اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية – بلجيكا .
- اللجنة الفرعية للمحاسبة واعداد التقارير – كندا .
- المجموعة الخاصة بالشفافية والمساءلة – فرنسا .

مسئول الاتصال
الهدف الأول :
المعايير المهنية – ليبيا

وضع هيكل عام لجميع المعايير المهنية للانتوساى :

اقترحت الخطة الإستراتيجية للانتوساى ٢٠٠٥-٢٠١٠ وضع هيكل محدث للمعايير المهنية المتعلقة بأعضاء الانتوساى ولهذا وضعت لجنة المعايير المهنية اطار للمعايير المهنية بمساعده مقدمة من العديد من أعضاء الانتوساى وبالتعاون مع رئيس الهدف الثالث للخطة الاستراتيجية للانتوساى . بعد اعتماد تقرير الهدف الأول : المساءلة والمعايير المهنية

جميع الأجهزة العليا للرقابة للتعليق عليه وذلك فى ديسمبر ٢٠٠٦ .

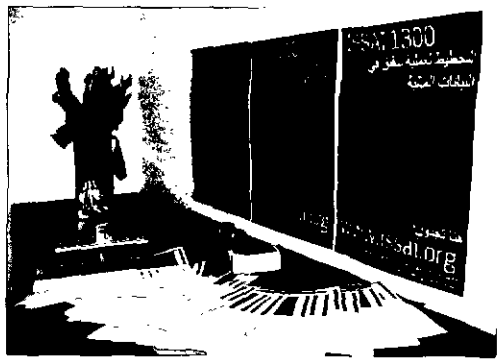

كانت المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة متاحة للوفود طوال الاسبوع فى معرض لجنة المعايير المهنية .

لقد تم دمج جميع معايير وإرشادات الانتوساى الموجوده بالفعل والجديدة فى اطار عام يطلق عليه المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة . أما بالنسبة للوثائق الصادرة من قبل الانتوساى والمتعلقة بالإرشادات للسلطات الإدارية – حول موضوعات مثل الرقابة الداخلية والمحاسبة – يطلق عليها دليل الانتوساى للإدارة الرشيدة . وقد تم ترقيم جميع المعايير والإرشادات وفقاً لمجموعة من مبادئ التصنيف وجميع هذه المعايير منشورة فى الموقع الرسمى الجديد لمنظمة الانتوساى الخاص بالمعايير المهنية :

http://www.issai.org

الجدول ١ يقدم لنا هذا الإطار .

الجدول ١ : المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة – إطار الانتوساى للمعايير المهنية :

المستوى الأول – مبادئ التأسيس	
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١	إعلان ليما .
المستوى الثاني – متطلبات لتفعيل الأجهزة العليا للرقابة .	
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠	إعلان المكسيك بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة (الانكوساى ٢٠٠٧) .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١١	إرشادات الانتوساى والممارسات الجيدة المتعلقة باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة (الانكوساى ٢٠٠٧) .
المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠	مبادئ الشفافية والمساءلة (خطة ٢٠١٠) .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠	قانون اخلاقيات المهنة .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠	جودة المراجعة (خطة ٢٠١٠) .
المستوى الثالث – المبادئ الأساسية للمراجعة	
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠	معايير المراجعة – المبادئ الأساسية .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠٠	معايير المراجعة – المعايير العامة .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠	معايير المراجعة – المعايير الميدانية .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠	معايير المراجعة – معايير إعداد التقارير .
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٠٠–٩٠٠ محجوزة للمبادئ المستقبلية .	
المستوى الرابع – إرشادات المراجعة	
إرشادات التنفيذ	
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠٠–٢٩٩٩	إرشادات المراجعة المالية (وتشمل الإرشادات المعتمدة على المعايير الدولية للمراجعة) .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠٠–٣٩٩٩	إرشادات مراجعة الأداء .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠–٤٩٩٩	إرشادات مراجعة المطابقة (معلقة) .
إرشادات متخصصة	
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٠٠٠–٥٠٩٩	المؤسسات الدولية .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥١٠٠–٥١٩٩	مراجعة البيئة .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٢٠٠–٥٢٩٩	الخصخصة .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٣٠٠–٥٣٩٩	مراجعة تكنولوجيا المعلومات .
المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٤٠٠–٥٤٩٩	مراجعة الدين العام .
إرشادات الانتوساى للإدارة الرشيدة .	
إرشادات الانتوساى للإدارة الرشيدة ٩١٠٠–٩١٩٩	معايير الرقابة الداخلية .
إرشادات الانتوساى للإدارة الرشيدة ٩٢٠٠–٩٢٩٩	معايير المحاسبة .

وعلى الرغم من أن هذا الإطار لن يؤثر على محتوى الوثائق الموجودة بالفعل، إلا أن التصنيف المنظم للوثائق وإعطاء اسم جديد لها سيطور المعارف العامة بالمعايير والإرشادات وييسر استخدامها بشكل عملى بالنسبة لمجتمع الانتوساى خصوصا ومجتمع الإدارة العامة عموماً . فى نفس الوقت الذى تم فيه توزيع الإطار على جميع الأجهزة العليا للرقابة للتعليق عليه وذلك فى ديسمبر ٢٠٠٦، حيث أجرت لجنة معايير المراجعة استبيان للأجهزة العليا للرقابة لتحديد الإحتياجات والأولويات اللازمة لتطوير معايير وإرشادات المراجعة المهنية .

وقد مثلت نتائج المسح مدخلات جيدة بالنسبة للهيكل الحالى للإطار والتطـويرات المـستقبلية للمعـايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الانتوساى للإدارة الرشيدة . وقد أوضح المسح ما يلى :

- حوالى ثلاثة أرباع الأجهزة العليا للرقابة تستخدم معايير الانتوساى للمراجعة، عادة بجانب معايير من مصادر أخرى .

تقرير الهدف الأول : المساءلة والمعايير المهنية

- هناك رأى منتشر بوجود اختلافات بين مراجعة القطاع العام والقطاع الخاص مما يجعل هناك حاجة إلى إرشادات خاصة لمراجعة القطاع العام وخاصة فى بعض المجالات .

انجازات اللجنة الفرعية :

قدم رؤساء اللجان الفرعية التابعة للجنة المعايير المهنية تقريراً عـن انجـازات ومـشروعات اللجنـة الفرعية.

اللجنة الفرعية لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة – اعلان المكسيك بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠) .

شيلا فريزر (فى اليمن)، رئيس اللجنـة الفرعيـة لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابـة تطـرح اعـلان المكسيك لكى يعتمده المجلس . يرافقها فى الصورة عضو رئيسى هو السيد / جيان سانت مارى (فـى

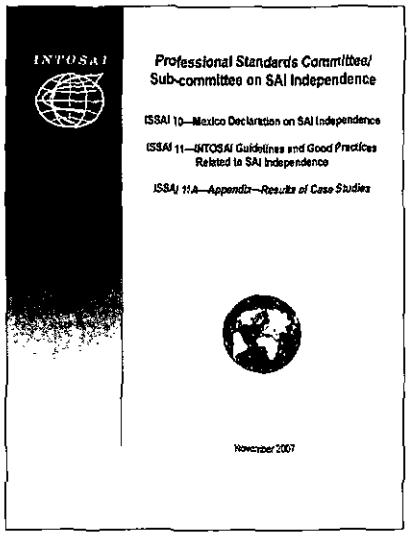

اعلان المكسيك بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والوثائق المتعلقة بها تمـثلان حجـر زاوية هام فى إطار المعايير المهنية .

أكدت شيلا فريزر، المراجع العام لكندا، التقرير بالنيابة عن اللجنة الفرعية لإستقلالية الأجهـزة العليـا للرقابة . خلال الثلاث سنوات الماضية، وقد أقرت اللجنة الفرعية ميثاق لإستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠) : اعلان المكسيك بشأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة) وذلك عبر عملية تعاونية وإستشارية والتى تم اختيارها عبر مجموعة من دراسات الحالة لأجهزة معينـة بالإضافة إلى اجراء استبيان . أن الموافقة على الميثاق فى الانكوساى التاسع عشر يعتبر حجر زواية فى تاريخ الانتوساى. كما اعتمد المؤتمر أيضاً المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١١ – الإرشـادات والممارسات الجيدة المتعلقة باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والمعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة ١١ أ ملحق – نتائج دراسات الحالة . عند استكمال هذه الإصدارات تكون أعمال اللجنة الفرعية قـد أكتملـت ويتم حل اللجنة الفرعية .

مشروع الشفافية والمساءلة (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠) :

طالبت الخطة الإستراتيجية للانتوساى ٢٠٠٥-٢٠١٠ بتطوير مبادئ المساءلة والشفافية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من محتويات الأجهزة العليا للرقابة للريادة عن طريق القدوة . ولكى يتم تطوير هذه المبادئ أسست لجنة المعايير المهنية مشروع بشان الشفافية والمساءلة ويرأس هذا المشروع الجهاز الأعلى للرقابة فى فرنسا. وقد أوضح دانيل لامارك – رئيس المشروع وممثل فرنسا – أن فريق المشروع قام بتحليل الموضوعات المتعلقة بالمساءلة والشفافية الواردة فى التقارير السنوية والمدرجة فى مواقع الانترنت لثلاثة وعشرين جهازاً أعلى للرقابة، كما حددوا المناهج المختلفة المستخدمة لإعداد التقارير عن الأداء، وصعوبات تحديد مؤشرات الأداء الكمية واختلاف التعريفات الخاصة المعنيين بالأمر .

كما حدد فريق عمل المشروع خمس مجالات رئيسية حيث يجب الاهتمام بالمساءلة والشفافية بالنسبة لهم وهم: تفويضات الأجهزة العليا للرقابة والمسؤوليات والمهام والاستراتيجيات، ومعايير وطرق المراجعة، والإدارة والتمويل، ومبادئ واخلاقيات المهنة، وإعداد التقارير حول الأنشطة . كما خطط الفريق أيضاً لما يلى: ١) إعداد مسودة قائمة بالمعلومات الرئيسية أو المظاهر المرتبطة بهيكل وأنشطة ومسؤولية الجهاز الأعلى للرقابة التى يجب على كل جهاز أعلى للرقابة اتاحتها للعامة . ٢) توزيع الممارسات الجيدة التى توضح الإرشادات التى قام الإنتوساى بتطويرها حتى اليوم . وقد قدمت مسودة المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠ المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة للمؤتمر لكى يعتمدها .

اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ١٠٠٠-٢٩٩٩) :

قدمت كارين ليندل، المراجع العام للسويد، التقرير الخاص بتطوير إرشادات المراجعة المالية . ووفقاً لأهدافها الاستراتيجية للفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧ قامت اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية يوضح إرشادات لمراجعة القوائم المالية مقبولة عالمياً . وتضم كل نقطة إرشادية معيار دولى للمراجعة من المعايير الموضوعه من قبل الاتحاد الدولى للمحاسبين والمجلس الدولى لمعايير المراجعة والتأكيد بالإضافة إلى مذكرة ممارسة موضوعه من قبل الإنتوساى (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الأضافية والتى لا تشمل معيار دولى للمراجعة سيتم تطويره لمواجهه قضايا خاصة) . حتى الآن، أعدت اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية ١٣ مسودة ممارسة، ٩ منهم تم عرضهم واعتمادهم من قبل المؤتمر :

* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢٢٠ – الرقابة على جوده مراجعات المعلومات المالية التاريخية .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢٣٠ – توثيق المراجعة .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٢٦٠ – الاتصال بشأن أمور المراجعة مع المعنيين بالإدارة الرشيدة .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٣٠٠ – تخطيط مراجعة القوائم المالية .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٣١٥ – تحديد وتقييم مخاطر البيانات المادية الخاطئة بالقوائم وذلك من خلال تفهم وإدراك الجهة والبيئة الخاصة بها .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٣٣٠ – استجابة المراجع للمخاطر التى تم تقييمها .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٤٥٠ – تقييم البيانات الخاطئة بالقوائم التى تم تحديدها اثناء المراجعة .

* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٨٠٠ – اعتبارات خاصة – مراجعات القوائم المالية المعدة لأغراض معينة .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٨٠٥ – الالتزام بإعداد تقرير عن ملخص القوائم المالية.

كما تم عرض وثيقتان اضافيتان بوصفها مسودات للعرض:

* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠٠ – إرشادات تنفيذ المراجعة المالية – مقدمة .
* المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٣٢٠ – الأهمية النسبية في التخطيط واجراء مراجعة .

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الآن خبراء الإنتوساى بإعداد ١٠ مذكرات ممارسة اضافية (٥ معينين بمهام العمل السارية بالفعل والتابعة للمجلس الدولى لمعايير المراجعة والتأكيد و ٢ معينين بمذكرات ممارسة مهام العمل، و٣ معينين بفرق الخبراء الخاصة) كما سيتم انشاء مهام عمل جديد فى عام ٢٠٠٨ .

وبنظره إلى المستقبل فإن اللجنة الفرعية تهدف إلى تقديم مجموعة شاملة من الإرشادات توفر إرشادات متعمقه بالنسبة لمعايير الإنتوساى للمراجعة وذلك بحلول ٢٠١٠ . وعلى الرغم من أن ذلك ليس اجبارياً، فإن الإرشادات ستمثل ممارسة جيدة موصى بها من قبل الإنتوساى كما أن جميع الإرشادات الموضوعه من قبل لجنة إرشادات المراجعة المالية متاحه على موقع شبكة الانترنت http:psc.rigsrevisionen.dk/fas وذلك للتعليق عليهم . وارسل لكل واحد من الارشادات ما بين ١٠ إلى ٢٠ خطاب تعليق وكانت مفيدة للغاية . ومجتمع الأجهزة العليا للرقابة مدعو لتقديم المزيد من التعليقات بهدف تطوير معرفة مدى الاستفادة ومن أجل تحقيق هدف وجودة الأرشادات .

اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠٠ – ٣٩٩٩) :

يرأس اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء الجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل ويضم ممثلين من الأجهزة العليا للرقابة من أقاليم الإنتوساى المختلفة بالإضافة إلى المحكمة الأوروبية للمراجعين . وتهدف هذه اللجنة إلى تطوير الإرشادات التنفيذية للإنتوساى الخاصة بمراجعة الأداء بالإضافة إلى تطوير وتوزيع إرشادات اخرى والمطلوبة من قبل مجتمع الإنتوساى بهدف الانتهاء من تطوير إرشادات الإنتوساى لمراجعة الأداء (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠-٣٩٩٩) .

ومنذ انشائها عام ٢٠٠٥، اخذت اللجنة الفرعية لمراجعة الاداء بمشورة مبادرة تنمية الإنتوساى حول مفهومها بشأن التدريب على مراجعة الأداء وطرق موائمة ارشادات الإنتوساى فى هذا التدريب . كما قام الموظفون الفنيون فى محكمة المراجعة البرازيلية بتحليل نتائج المسح الذى قامت به اللجنة الفرعية لمراجعة الاداء حول استخدام معايير الإنتوساى والمعايير الأخرى وأظهرت النتائج الحاجة الملحه لوجود إرشادات مراجعة أداء إضافية أكثر عن المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠٠ – إرشادات تنفيذ مراجعة الأداء – والتى اعتمدها الإنكوساى عام ٢٠٠٤ .

وستستمر اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء، خلال الثلاث سنوات التالية، فى متابعة نتائج المسح مع مجتمع الإنتوساى وذلك بهدف تحديد الاحتياجات الخاصة للإرشادات الإضافية وصياغه مسودات لإستكمال إرشادات المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠٠ . كما ستعد اللجنة الفرعية مسودة إرشادات حول الطرق الكمية والنوعية المطبقة والمستخدمة فى مراجعات الأداء (المعيار الدولي للأجهزة العليا

اعتمد المؤتمر تسع وثائق أعدت بواسطة اللجنة الفرعية لإرشادات المراجعة المالية .

كما تهدف اللجنة الفرعية إلى استخدام نتائج تقييم الاحتياجات بمبادرة تنمية الإنتوساى لبناء القدرات المستقبلية والذى اجرى عام ٢٠٠٧ وذلك بهدف تحديد الاحتياجات الاقليمية للتدريب الإضافى لمراجعة الأداء . كما ستواصل اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء فى تطوير التعاون الدولى بين الوكالات وتقديم مساعدات بناء القدرات فى حال مراجعة الأداء للأجهزة العليا للرقابة .

الهدف رقم (١) : اعداد تقارير عن المعايير المهنية والمتعلقة بالمساءلة

تهدف اللجنة الفرعيه لمراجعة المطابقه إلى تطوير إرشادات الإنتوساى الخاصه بمراجعه المطابقه . ومنذ إنشائها عام ٢٠٠٤، قدمت اللجنة الفرعية معلومات وأصدرت أوراق تعطى نظرة شاملة للتفويضات المختلفة التى تمتلكها الأجهزة العليا للرقابة بشأن مراجعات المطابقة بالإضافة إلى تعريف مصطلح "مراجعة المطابقة" . أوضح جورجن كوسمو، المراجع العام النرويج، فى تقريره أن اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة تسعى لصياغة إرشادات عملية حول كيفية تخطيط وتنفيذ مراجعات المطابقة ثم إعداد تقارير بشأنها كما تركز جهودها على علاقة مراجعات المطابقة بمراجعات القوائم المالية . وقد قدمت اللجنة الفرعية مسودة إفصاح للمعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤١٠٠ للإنكوساى التاسع عشر – إرشادات مراجعة المطابقة المتعلقة بمراجعة القوائم المالية .

وبالنسبة للفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠، ستدرج اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة التعليقات المستلمة بشأن المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤١٠٠ بالإضافة إلى الانتهاء من صياغة مجموعة متكاملة من إرشادات مراجعة المطابقة على أن يشمل ذلك المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠ – مقدمة عامة لإرشادات مراجعة المطابقة والمعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٢٠٠ – المزيد من الإرشادات حول النطاق الأوسع من مراجعة المطابقة والتى توفر لنا إرشادات حول مراجعة المطابقة بوصفها جزء من مراجعة الأداء أو كنوع منفصل من أنواع المراجعة . وستعرض الإرشادات كاملة فى الانكوساى الذى سيعقد عام ٢٠١٠ .

اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية (إرشادات الإنتوساى للإدارة الرشيدة ٩١٠٠-٩١٩٩) :

قدم السيد اف . فانستبل، الرئيس الأعلى لمحكمة المحاسبات البلجيكية، تقرير اللجنة الفرعية للرقابة الداخلية . خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ركزت اللجنة الفرعية على التعريف بتسويق إرشادات الإنتوساى للإدارة الرشيد رقم ٩١٠٠ (إرشادات لمعايير الرقابة الداخلية بالنسبة للقطاع العام) والتى اعتمدها الانكوساى الثامن عشر . وقد أظهر مسح أجرى على نطاق أعضاء الأنتوساى الحاجة إلى أدوات الرقابة الداخلية وإرشادات حول الإدارة . وبدلاً من وضع أدوات وإرشادات جديدة ركزت اللجنة الفرعية على اتاحة أدوات الرقابة الداخلية والإرشادات لجميع الأجهزة العليا للرقابة وذلك من خلال موقع لجنة المعايير المهنية على شبكة الإنترنت مما يعد انشاءاً لمنبر الكترونى على المدى القصير . وفى المستقبل القريب، سيطلب من أعضاء الإنتوساى إمداد اللجنة الفرعية بمواد فعالة لكى يتم عرضها على المنبر الألكترونى مما سيؤدى بدوره إلى انشاء فهرس مركزى .

واذا ما أخذنا فى الاعتبار التحول الكبير خلال الأعوام القليلة الماضية تجاه تنفيذ إدارة المخاطر بالإعتماد على إطار إدارة مخاطر المشروعات للجنة "Treadway Commission "COSO، قامت اللجنة الفرعية بادراج إطار إدارة مخاطر المشروعات كوثيقة توضيحية لإرشادات الإنتوساى للإدارة الرشيدة رقم ٩١٠٠ . وقد تم اعتماد الوثيقة الجديدة من قبل المؤتمر .

انظر إرشادات الإنتوساى للإدارة الرشيدة رقم ٩١٣٠ المزيد من المعلومات حول إدارة مخاطر الجهة

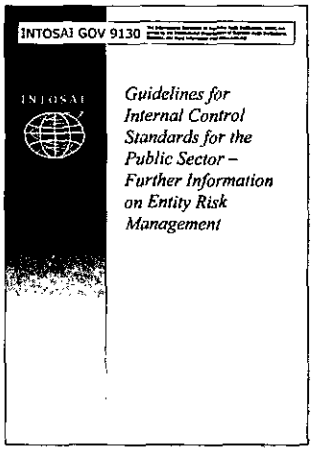

وتوضح العلاقة بين الإرشادات ونموذج إطار إدارة مخاطر المشروعات كما تعطى نظرة عامة حول النقاط الأساسية لنموذج إطار إدارة مخاطر المشروعات .

خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠، ستركز اللجنة الفرعية جهودها لتطوير تنفيذ إرشادات الإنتوساى للإدارة الرشيدة رقم ٩١٠٠ (إرشادات لمعايير الرقابة الداخلية بالنسبة للقطاع العام) وذلك بالتركيز على إتاحة أدوات وارشادات الرقابة الداخلية لجميع الأجهزة العليا للرقابة عبر موقع لجنة المعايير المهنية على شبكة الانترنت بالإضافة إلى تطوير وزيادة الإرشادات عن طريق التحكم فى دعمها وقبولها .

(اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير (إرشادات الإنتوساى للإدارة الرشيدة رقم ٩٢٠٠ – ٩٢٩٩) :

خلال فترة المؤتمر، تم نقل رئاسة اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير من السيد / دافيد واكر المراجع العام للولايات المتحدة إلى المراجع العام الكندى . لقد كانت اللجنة الفرعية تشترك فى اجتماعات صياغة المعايير المحاسبية التابعة للمجلس الدولى للمعايير المحاسبية للقطاع العام والتى سمحت للجنة بتوفير مدخلات أثناء صياغة مسودات المعايير المحاسبية بالإضافة إلى المداولات بشأن المعايير النهائية . وخلال الثلاثة أعوام الماضية أصدر المجلس الدولى للمعايير المحاسبية للقطاع العام ٤ معايير جديدة بالإضافة إلى تطوير ١٢ معيار دولى محاسبى للقطاع العام وذلك يشمل التعديلات التى أدخلت على المعيار الخاص بالأساس النقدى للمحاسبة .

وحيث أن المجلس الدولى للمعايير المحاسبية للقطاع العام يأمل فى تنفيذ مشروعات مستقبلية – وتشمل الاطارات الفكرية، المزايا الاجتماعية، والاستدامة المالية طويلة الأجل، وإضعاف الأصول المولدة للنقد، ومزايا العاملين، والأوراق والأدوات المالية، وترتيبات خدمة الامتيازات، والمساعدات الخارجية، واندماج الجهات، والأصول التراثية وتطوير المعايير الدولية للمحاسبة للقطاع العام – وستستمر اللجنة الفرعية فى المشاركة فى المناقشات وتحديث معلومات أعضاء الإنتوساى حول الأنشطة الحالية بالإضافة إلى تيسير تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة .

أهداف لجنة المعايير المهنية فى الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠ :

خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠، ستستمر لجنة المعايير المهنية فى صياغة وتطوير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وذلك بتوفير إرشادات عملية حول المراجعات المالية، مراجعات المطابقة ومراجعات الأداء والمجالات الأخرى ذات الاهتمام بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .

وعلى وجه التحديد، ستسعى لجنة المعايير المهنية إلى :

* مواءمة المراجعة الدولية للقطاع العام عن طريق التنسيق مع الأجهزة الأخرى التى تضع المعايير بالإضافة إلى تطوير الإرشادات التكميلية فى المجالات ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .

- اعطاء أولوية قصوى لضمان وضوح ويسر الإرشادات بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلى التوافق مع المتطلبات الخاصة بمراجعة القطاع العام .
- واعداد قرار لاستمرارية متابعة مجموعة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة .

وقد وضعت لجنة المعايير المهنية الأهداف الاستراتيجية التالية لكى يتم تنفيذها قبل حلول الأنكوساى القادم فى ٢٠١٠ .

- تقديم مجموعة من المبادئ بشأن الشفافية والمساءلة لكى يتم اقرارها (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٢٠) .
- تقديم مجموعة من المبادئ بشأن مراجعة الرقابة على الجوده (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠) .
- تقديم مجموعة شاملة من الإرشادات التنفيذية بشأن المراجعة المالية (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ١٠٠٠-٢٩٩٩) والتى تعتمد بأقصى شكل ممكن على المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولى للمحاسبين كما يجب أن تضم ممارسات عملية وإرشادات تكميلية حول القضايا ذات الإهتمام الخاص بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .
- تقديم مجموعة شاملة من الإرشادات التنفيذية بشأن مراجعة الأداء (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠٠-٣٩٩٩) بالإضافة إلى إرشادات مراجعة الأداء الموجودة بالفعل (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣٠٠٠) وستدرس اللجنة الإرشادات بهدف تضييق نطاق مهام مراجعة الأداء وهذا يعنى : مراجعة قوائم الأداء .
- تقديم مجموعة شاملة من الإرشادات التنفيذية بشأن مراجعة المطابقة (المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠٠٠-٤٩٩٩) والتى تستوفى احتياجات المهام المختلفة للأجهزة العليا للرقابة على ان تأخذ فى الاعتبار الاختلاف فى أشكالهم وأوضاعهم القانونية .
- الاستمرار فى تقديم وتطوير ارشادات الإنتوساى بشأن الإدارة الرشيدة (ارشادات الأنتوساى للإدارة الرشيدة) .
- استمرارية إتاحة جميع الوثائق المتعلقة بالموضوع على موقع الإنترنت : http:www.issai.org بصيغة تلائم جميع المستخدمين، على ان يتم تنفيذ هذه المهمة بالتعاون الوثيق مع مسئول اتصال الهدف ومجموعات عمل الهدف الثالث، ولجنة بناء القدرات والأمانة العامة للإنتوساى .
- تقديم مقترح بهيكل دائم يضمن التحديث والتطوير المستمر للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة التى تطبق بعد ٢٠١٠ وبعد إقرار من الانكوساى العشرين .
- استمرار المشاركة مع واضعى المعايير الخارجية الآخرين وذلك بهدف تيسير مشاركة المعلومات والتعاون فى هذا الشأن .

تقرير الهدف الثاني : بناء القدرات المؤسسية :

أوضح السيد / أحمد المِيداوى رئيس لجنة بناء القدرات ورئيس المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية فى تقريره المقدم للمؤتمر، أن بناء القدرات هو أمر محورى بالنسبة للخطة الإستراتيجية للإنتوساى والتى تهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة على مستوى العالم . وقد علق سيادته قائلاً "انها ستسمح لهم بمساعده حكوماتهم فى تطوير الأداء وزيادة الشفافية وضمان المساءلة والحفاظ على المصداقية ومحاربة الفساد وزيادة ثقة العامة بالإضافة إلى التحصيل والاستخدام الكفء والفعال للموارد العامة لصالح شعوبهم" .

وللمساعدة على تحقيق ذلك، يركز الهدف الاستراتيجى الثانى للانتوساى على بناء القدرة المؤسسية، حيث يهدف إلى بناء القدرات والإمكانيات المهنية للأجهزة العليا للرقابة من خلال التدريب والمساعدات الفنية وتطوير الخدمات الإستشارية والترويج لأفضل الممارسات المهنية، تطوير العلاقات والمشاركات مع المنظمات الدولية بالإضافة إلى أنشطة التطوير الأخرى . ولتحقيق هذا الهدف، تم انشاء لجنة محفزه وثلاث لجان فرعية، كما تم عقد اجتماع افتتاحى فى لندن خلال شهر مارس ٢٠٠٦ .

اللجنة المحفزة التابعة للجنة بناء القدرات :

إن الأهداف الرئيسية للجنة المحفزة هى التنسيق ما بين أعمال لجنة بناء القدرات وتقييم مدى موائمة أهداف لجنة بناء القدرة مع أهداف الانتوساى بالإضافة إلى تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية بما يتوافق مع متطلبات استقلالية الانتوساى .

العلاقات مع مبادرة تنمية الانتوساى :

لقد أسست لجنة بناء القدرات علاقات قوية مع مبادرة تنمية الانتوساى والتى تعد مراقباً للجنة المحفزة التابعة للجنة بناء القدرات . فيما يتعلق بهذا الشأن، وقد اشتركت مبادرة الانتوساى للتنمية بفاعلية فى الاجتماعين الخاصين بلجنة بناء القدرات واللذان عقدا بلندن فى مارس ٢٠٠٦ ومدينة الرباط فى سبتمبر ٢٠٠٧ . وستستمر مبادرة تنمية الانتوساى بانتظام فى إعداد تقارير حول أنشطتها وتقديمها للجنة المحفزة . لقد كانت مبادرة تنمية الانتوساى مصدر هام للمعلومات والموارد بالنسبة للجنة الفرعية الأولى التابعة للجنة بناء القدرات اثناء صياغتها لدليل بناء القدرات بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة . وتعكف مبادرة تنمية الانتوساى الآن على صياغة ورقة حول كيفية العمل بفاعلية مع الانتوساى ولجنة بناء القدرات .

تطوير الشراكة مع منظمات التنمية الدولية :

اثناء انعقاد اللجنة المحفزة، أقامت لجنة بناء القدرات علاقات قوية مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. منذ عام ٢٠٠٦، وقد اجتمع رئيس لجنة بناء القدرات ومسئول الاتصال بذات اللجنة عدة مرات بانتظام مع مسئولين كبار بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وجهات دولية أخرى مانحة وذلك بهدف أظهار أهمية دعن الأجهزة العليا للرقابة فى تحقيق أهدافها العامة المتعلقة بالإدارة الرشيدة والمساءلة ومحاربة الفساد. وقد شارك البنك الدولى ومانحون آخرون بوصفهم مراقبين فى اجتماعات لجنة بناء القدرات والتى عقدت بلندن والرباط . وقد ركز العرض التوضيحى الذى قدم فى ديسمبر ٢٠٠٧ .

لجنة بناء القدرات – المغرب

- اللجنة الفرعية ١: تطوير أنشطة بناء القدرات لأعضاء الانتوساى – المملكة المتحدة .
- اللجنة الفرعية ٢: تطوير الخدمات الاستشارية – بيرو .
- اللجنة الفرعية ٣: تطوير الممارسات وتأكيد الجودة عبر مراجعات النظراء التطوعية – المانيا.

مسئول اتصال الهدف الثاني : بناء القدرة الولايات المتحدة الأمريكية

مبادرة تنمية الانتوساى – النرويج

منبر الانتوساى /الأمم المتحدة عن نظم المراجعة المفتوحة

الرئيس : كوريا

لمجموعة المانحين اثناء اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وضع مفهوم أكثر استراتيجية وتكاملاً بالنسبة للتمويل عن طريق المانحين مع الأخذ فى الاعتبار دائما استقلالية الانتوساى.

اللجان الفرعية للجنة بناء القدرات :

تتحمل اللجان الفرعية للجنة بناء القدرات المسؤوليات التالية :

اللجنة الفرعية الأولى (التى ترأسها المملكة المتحدة وتشغل جزر كايمان منصب نائب الرئيس) تهدف إلى تطوير أنشطة بناء القدرات المتزايدة من أعضاء الانتوساى وذلك عن طريق :

- دعم القدرات المؤسسية .
- تيسير بناء مشروعات بناء القدرات بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .
- صياغة وتوزيع أفضل الممارسات المتعلقة بكيفية تطوير الأجهزة العليا للرقابة من خلال التدريب والمساعدات الفنية وأنشطة التنمية المهنية الأخرى .
- جمع وتوزيع معلومات حول نطاق مشروعات بناء القدرات المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلى توفير وسيلة للتنسيق الملائم بين تلك المشروعات .
- انشاء بنك لمواد التدريب بشأن المجالات الرئيسية لأنشطة الأجهزة العليا للرقابة .
- تحديد الفرص المتاحة للتعليم عن بعد .
- التنسيق بين أنشطة الانتوساى ومبادرة تنمية الانتوساى.

اللجنة الفرعية الثانية (التى ترأسها بيرو بينما تشغل كازخستان منصب نائب الرئيس) تهدف إلى تطوير وتقديم خدمات استشارية وذلك عن طريق ما يلى :

- انشاء قاعدة بيانات لخبراء مفتشى المالية العامة المتاحين للمشاركة فى برامج المراجعة .
- تشجيع برامج المراجعة المشتركة والمنسقة والمتوازنة .
- تشجيع برامج الزيارات الفنية التى تنظمها الأجهزة العليا للرقابة المعروفة بانجازتهم المميزة .

اللجنة الفرعية الثالثة (التى ترأسها ألمانيا بينما تشغل بنجلاديش منصب نائب الرئيس) تهدف إلى صياغة أفضل الممارسات وتأكيد الجودة عبر مراجعات النظراء التطوعية وذلك عن طريق ما يلى :

- تقييم وتوثيق ترتيبات المراجعة المتواجدة فى مجتمع الانتوساى .
- تهيئة الجو الذى يعكس فائدة مثل تلك المراجعة التطوعية للنظراء بالنسبة لكل من الجهاز الأعلى للرقابة الذى يخضع للمراجعة والجهاز الذى سيقوم بتلك المراجعة .
- وضع إرشادات وتوفير أمثلة على أفضل الممارسات بشأن تنفيذ مراجعات النظراء التطوعية بالإضافة إلى وضع آليات دولية وإقليمية للبدء فى تلك الأعمال .
- توزيع نتائج مراجعات النظراء التطوعية بالصورة الملائمة وكما هو متفق عليه مع الأجهزة العليا للرقابة المشاركة .

لقد أحرزت اللجان الفرعية الثلاث تقدم ملحوظ منذ إنشائها بموجب إجتماع لندن، والأقسام التالية تلخص أنشطتها :

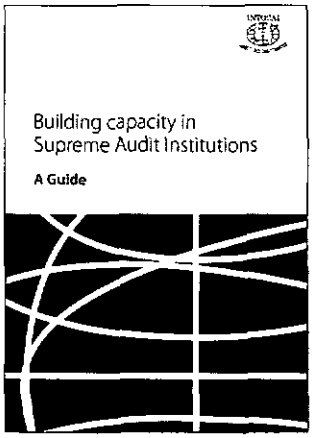

اللجنة الفرعية الأولى : تطوير أنشطة بناء القدرات المتزايده :

أصدرت اللجنة الفرعية الأولى التابعة للجنة بناء القدرات دليل إرشادى بعنوان بناء القدرات فى الأجهزة العليا للرقابة .

لقد أجرى مكتب المراجعة الوطنى للمملكة المتحدة مشاورات واسعة النطاق حول مسودات هذا الدليل وذلك يشمل الحلقة الدراسية التى عقدت فى مارس ٢٠٠٧ بلندن وذلك لمناقشة النسخة الأولى، وبعد دمج مصادر البيانات، تم تقديم النسخة المنقحة إلى اللجنة المحفزة التابعة للجنة بناء القدرات وذلك فى سبتمبر ٢٠٠٧ وتم اعتماد الدليل رسمياً لكى يتم نشره فى الآيكوساى المنعقد بالمكسيك، والدليل متاح بكل من اللغة الانجليزية والفرنسية على موقع لجنة بناء القدرة والذى تستضيفه محكمة المحاسبات المغربية http://cbc.courdescomptes.mal

تجميع قاعدة بيانات مشروعات تطوير القدرات :

أصدر مكتب المراجعة الوطنى بالسويد نموذج لتسجيل مشروعات تطوير القدرات بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة كما أنشأ قاعدة بيانات بهدف جمع النتائج . لقد اكتملت مرحلة المشاورات الان ويتم الآن نشر قاعدة البيانات .

خطة اللجنة الفرعية للفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠ :

تم مناقشة الأنشطة الرئيسية لفترة الثلاث أعوام القادمة وذلك باجتماع اللجنة الفرعية الأولى والذى عقد فى شهر مارس ٢٠٠٧ بلندن . تم إقرار خطة الأنشطة من قبل اللجنة المحفزة التابعة للجنة بناء القدرات فى شهر سبتمبر ٢٠٠٧ وقد شملت الخطة الأربعة مجالات الرئيسية التالية :

* توزيع الدليل على مجتمع الأجهزة العليا للرقابة والمانحين .
* اقامة روابط وعلاقات مع الوكالات الرئيسية للتنمية .
* تجميع وتقييم المواد التدريبية ودراسات الحالة بهدف دعم استخدام الدليل .
* تقييم أثر بناء القدرات على الأجهزة العليا للرقابة .

اللجنة الفرعية الثانية : تقديم خدمات استشارية :

تتحمل اللجنة الفرعية الثانية مسؤولية تقديم خدمات إستشارية بالإضافة إلى توفير قاعدة معلومات عن خبراء المالية العامة، كما أن اللجنة مسئولة أيضاً عن تشجيع برامج المراجعة المشتركة والمنسقة والمتوازية بالإضافة إلى تشجيع برامج الزيارات الفنية والداخلية .

اعتمادا على الخبرات السابقة، أجرت اللجنة الفرعية مسح عن المراجعات المشتركة وبرامج الزيارات الفنية والداخلية . كما سعى المسح أيضاً إلى تحديد متطلبات الاستشارات الفنية والخدمات والموارد المتاحة فى الأجهزة العليا للرقابة . وقد أعد الجهاز الأعلى للرقابة بفيجى مسودة الإستبيان والذى تم تنقيحه بالتشاور مع الأعضاء الاخرين للجنة الفرعية . وقام الجهاز الأعلى للرقابة ببيرو – رئيس اللجنة الفرعية، بتوزيع المسودة النهائية للاستبيان على رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الآخرين وذلك خلال يونيو ويوليو ٢٠٠٧ . وقد تم تلقى حوالى ٩٠ إجابة وقد أعد كل من الجهاز الأعلى للرقابة ببيرو وكازاخستان تقريراً عن الإستبيان وتم تقديم هذا التقرير فى اجتماعات اللجنة المحفزة التابعة للجنة بناء القدرات والتى عقدت فى سبتمبر ٢٠٠٧ . اعتماداً على المسح الذى تم، ووضعت اللجنة الفرعية خطة عمل شملت المهام التالية :

* تحديد جهاز أعلى للرقابة منسق يكون مسئولاً عن تطوير وتنفيذ وإدارة برامج المراجعة المشتركة والمتوازية.
* وضع وتوزيع وإقرار الإجراءات والبروتوكلات المطلوبة لإنشاء اطار فكرى (وذلك يشمل الأدوار والوظائف، والمسؤوليات ومتلقيها، ومستويات التنسيق والاتصال والموارد البشرية وعمليات الإدارة اللوجيستية) .
* تحديد وتدبير الدعم الفنى والمالى المطلوب بالإضافة إلى تحديد نوعية المكافآت .
* وضع نظام لتوزيع ونشر الخبرات وتقارير المراجعة، والدروس المستفادة والحالات الناجحة عبر موقع الانتوساى على شبكة الانترنت .

كما تدرس اللجنة الفرعية أيضاً كيفية إنشاء قاعدة بيانات الخبراء والمتخصصين الرئيسيين وتقوم اللجنة على وجه الخصوص بالتخطيط لما يلى :

* تحليل الأدوات والنظم المتواجده والمتاحة وقواعد البيانات المتعلقة بالمعلومات بشأن الخبراء والمتخصصين فى المالية العامة وذلك بالتعاون الوثيق مع الأجهزة العليا للرقابة والأجهزة والمنظمات الدولية (وخاصة مبادرة تنمية الانتوساى) .
* انشاء ورقة معلومات فنية حول الأجهزة العليا للرقابة التى يمكنها تسجيل المعلومات المتاحة بشأن خبرائها ومتخصصيها فى المالية العامة .
* تحديد الأنشطة والمسؤوليات بهدف جمع البيانات وإدخالها لإنشاء قاعدة بيانات بالخبراء والمتخصصين اعتماداً على المعلومات المتلقاه من الأجهزة الأعضاء .
* انشاء وتنفيذ وإدارة ونشر قاعدة البيانات .

اللجنة الفرعية الثالثة : صياغة أفضل الممارسات وتأكيد الجودة عبر مراجعات النظراء التطوعية :

إن اللجنة الفرعية الثالثة مسئولة عن صياغة أفضل الممارسات وتأكيد الجودة عبر مراجعات تطوعية وقد وضع الجهاز الأعلى للرقابة بالمانيا (الرئيس) مسودة لمجموعة إرشادات بشأن مراجعات النظراء التطوعية بالتشاور مع الأعضاء الآخرين للجنة . وقد تم هذا التشاور خلال الإجتماع الذى نظمه الجهاز الأعلى للرقابة بالمانيا بمدينة بون فى يونيو ٢٠٠٧ وعبر رسائل البريد الإلكترونى المكثفه المتبادلة بعد انعقاد الانكوساى التاسع عشر، تتولى اللجنة الفرعية مسئولية الأنشطة التالية :

* توصيل مسودة إرشادات المراجعات التطوعية لجميع أعضاء الانتوساى (وذلك يشمل هولاء الأعضاء المشتركين فى المراجعة التطوعية) ثم إدراج مقترحاتهم فى المسودة .
* تجميع ونشر وتوزيع المعلومات الخاصة بخبرات الأجهزة العليا للرقابة فى مجال مراجعات النظراء التطوعية على جميع أعضاء الانتوساى .

المانيا التى تترأس اللجنة الفرعية الثالثة التابعة للجنة بناء القدرات كانت عضواً نشطاً بالمؤتمر .

تقرير مبادرة تنمية الانتوساى:

قدم السيد / جورجن كوسمو، المراجع العام بالنرويج ورئيس مبادرة تنمية الانتوساى تقرير المبادرة للمؤتمر. وقد أشار سيادته إلى أن عام ٢٠٠٦ يوافق العيد العشرين لمبادرة تنمية الانتوساى وتتبع سيادته تطور المنظمة – بدءاً من اعطاء دورات تدريبية منفصله (وهذا يعنى سلسلة من الدورات التدريبية المستقلة بذاتها) لموظفى الجهاز الأعلى للرقابة بهدف دعم القدرات التدريبية بالأجهزة العليا للرقابة ومجموعات العمل الأقليمية وانتهاءاً بالمرحلة الثالثة من التعاون المنظم مع لجان ومجموعات عمل الانتوساى .

كما أشار التقرير أيضاً إلى الدور المحورى الذى تلعبه الخطط الاستراتيجية لمبادرة تنمية الانتوساى فى توجيه أعمالها . واستكمالاً واعتماداً على خطة مبادرة تنمية الانتوساى للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ تم صياغة خطة الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٢ عبر عامين وذلك بعد مشاورات مكثفة مع الجهات المعنية ذات المصلحة. وتعكس الخطة انتقال مبادرة تنمية الانتوساى من التدريب داخل الفصول الدراسية إلى "التدريب لإيجاد تأثير" بوصفة جزءاً من البرامج الشاملة لبناء القدرات . وأحد النقاط الأساسية بالنسبة للخطة هى التأكيد على أن التدريب ليس هدفاً فى حد ذاته ولكنه وسيلة لتدعيم قدرات الأجهزة العليا للرقابة بالدول النامية .

مسئولى مبادرة تنمية الانتوساى يشاركون فى اجتماعات المكسيك : بيرابنجسيث، جورجن كوسمو، ماجنوس بورج

كما شمل التقرير أيضاً نتائج التقييمات التى إجريت على برامج مبادرة تنمية الإنتوساى. وقد أشار مدير عام مبادرة تنمية الانتوساى إلى أن "التقييم هو وسيلة رئيسية تمكن من التعليم المستمر وتحسين الأداء". لقد تم تقييم ستة من مجالات عمل مبادرة الانتوساى للتنمية وذلك لتحديد ما اذا كانت البرامج (١) قد أنشأت كادر مكوناً من موظفى الأجهزة العليا للرقابة من ذوى المؤهلات المطلوبة (٢) قد ساعدت على دعم القدرة المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة المشاركة (٣) قد دعمت وأقرت بمبدأ المساواة بين الجنسين . بالنسبة لخمس من الست برامج التى

الهدف رقم (١) : اعداد تقارير عن المعايير المهنية والمتعلقة بالمساءلة

مختلفا بالنسبة لمبدا التوازن بين الجنسين فعلى الرغم من ان السيدات المشاركات فى البرامج التدريبية قد زادت نسبتهن عن ٣٥% إلا أن اشتغالهم فى مجالات مرتبطة بالتدريب كان ضئيلاً بالنسبة لجميع الحالات .

فى عام ٢٠٠٧، ركزت مبادرة تنمية الانتوساى على تقييم الاحتياجات بهدف توجيه توجهاتها الاستراتيجية المستقبلية . فعلى سبيل المثال فى الربع الأول من عام ٢٠٠٧م أقرت مبادرة تنمية الانتوساى مجموعة من الخبراء الدوليين من الأجهزة العليا للرقابة وذلك لوضع آلية خاصة بتلك التقييمات . ان هذه الآلية متاحه الان، وستستخدمها مبادرة تنمية الانتوساى للاستمرار فى العمل بانتظام مع الأقاليم وذلك بغرض تحديد الاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة. جميع التداخلات المرتبطة سيتم تخطيطها وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع الأقاليم ولجنة بناء القدرات التابعة للانتوساى .

وللمزيد من المعلومات نرجو زيارة موقع مبادرة تنمية الانتوساى على شبكة الانترنت :

http://www.idi.no

منبر الانتوساى / الأمم المتحدة بشأن وضع نظم المراجعة المفتوحة:

خلال المؤتمر وضع الانتوساى خطة مشتركة مع إدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) ومشروع الموازنة الدولية (IBP) وذلك بهدف معرفة كيفية دعم الأجهزة العليا للرقابة للممارسات التعاونية التى ستزيد من مساهمة المجتمع المدنى فى عملية المراجعة . سيرأس المجلس الكورى للمراجعة والتفتيش هذا المنبر كما سيكون مسئولاً عن وضع جدول الأعمال وفيما يتعلق بهذا الأمر قام المجلس الكورى للمراجعة والتفتيش بإعارة مسئول رفيع المستوى إلى مشروع الموازنة الدولية لمدة عام وذلك للمساعدة فى اجراء أبحاث حول نظم المراجعة المفتوحة كما سيشغل أيضاً منصب مسئول الاتصال بين مشروع الموازنة الدولية والانتوساى .

خلال العامين التاليين للمؤتمر، تعاون كل من إدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومشروع الموازنة الدولية فى برنامج واحد يهدف إلى المزيد من تحرير نظم المراجعة الحكومية وزيادة الشفافية فى مراجعات وأنشطة المراجعين العموميين . وكجزء من هذا البرنامج عقد مشروع الموازنة الدولية وإدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة اجتماع عام ٢٠٠٦م فى الفلبين لمسئولى المراجعة وجماعات المجتمع المدنى الذين يعملون على مراقبة النفقات الحكومية فى ستة دول وذلك لمناقشة فرص تدعيم التعاون بين المراجعين والمجتمع المدنى . (عدد ابريل ٢٠٠٧ من هذه المجلة يشمل تقرير عن هذا الإجتماع) وبناء على ذلك طلب كل من القائمين على مشروع الموازنة الدولية وإدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة دعم الأمين العام للانتوساى لزيادة التعاون بين المجتمع المدنى ووكالات المراجعة العامة ولذا وجه الأمين العام للانتوساى الدعوة لكل منهما (مشروع الموازنة الدولية وإدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة) لحضور المؤتمر وتقديم خبراتهم وأفكارهم بشأن نظم المراجعة المفتوحة.

خلال المؤتمر، ترأس الأمين العام للانتوساى الجلسة العامة والتى حضرها ممثلين لكل من مشروع الموازنة الدولية، ومجموعة فاندار (وهى مجموعة بحثية معنية بالموازنة المكسيكية)، وإدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة والجهاز الأعلى للرقابة بالمكسيك .

حيث ناقشوا خبرات المجتمع المدنى فى المراجعة وكيف يمكن أن يدعم التعاون بين المراجعين والمجتمع المدنى مبدأ المساءلة بالنسبة لإستخدام الأموال العامة .

وقد أعطت العروض التوضيحية أمثلة جيدة على طرق تعاون الأجهزة العليا للرقابة ومنظمات المجتمع المدنى وكيفية الإلتزام بجداول مواعيدها .

* لقد استخدمت مجموعات المجتمع المدنى فى كوريا الجنوبية نظام طلب المراجعة المدنية للتأثير على جدول أعمال الجهاز الأعلى للرقابة بكوريا .
* أجرت مفوضية المراجعة الفلبينية مراجعة أداء لمشروعات البنية التحتية وذلك باستخدام فريق مراجعة مكون من موظفيها بالإضافة إلى موظفين من منظمات المجتمع المدنى .
* وفى المكسيك، أدت تحريات المجتع المدنى حول الفساد الحكومى المزعوم بالنسبة لبرنامج الصحة إلى إجراء مراجعة الجهاز الأعلى للرقابة مما أدى إلى تغييرات جذريه بالنسبة لإدارة برنامج الصحة.
* وفى الهند، استخدم الأفراد اليقظين تقارير المراجعة التى وضعها التنفيذيين على الأرفف للمطالبة باستجواب حول الفشل فى برامج تقديم الغذاء للفقراء وقد أدى هذا الإستجواب بدوره إلى عزل العديد من المسؤولين عن البرنامج .

خلال فترة الاسئلة والأجوبة التى تلت العروض التوضيحية، أعرب العديد من المشاركين عن إهتمامهم ودعمهم للتعاون الكبير بين المراجعين ومنظمات المجتمع المدنى . إلا أن الكثيرين أكدوا على ضرورة عدم تأثير هذا التعاون على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة .

وللمزيد من المعلومات حول هذه المبادرة، نرجو الاتصال بالسيد / فيفيك رام كومار من مشروع الموازنة على البريد الالكترونى .

ramkumar@cbpp.org.

تقرير الهدف الثالث : مشاركة المعلومات :

قدم السيد/ فى جى كايول المراقب والمراجع العام بالهند ومسئول الاتصال بالنسبة للهدف الثالث تقريره إلى المجلس التنفيذى والانكوساى التاسع عشر، ووفقاً للخطة الاستراتيجية للانتوساى فإن الهدف الثالث يستهدف "تشجيع التعاون والتشاور المستمر بين الأجهزة العليا للرقابة وذلك من خلال مشاركة المعارف وذلك يشمل توفير النماذج ودراسات حول أفضل الممارسات واجراء بحوث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك"، ولكى يتم تحقيق ذلك تم وضع خطة عمل مفصله بالتشاور مع الأمانة العامة للانتوساى تهدف إلى :

- انشاء مجموعات عمل جديدة بجانب المحافظة على تلك الموجودة بالفعل .
- تيسير الحصول على دراسات عن أفضل الممارسات مع الأخذ فى الإعتبار تنوعها وسيادتها .
- وضع سياسة واستراتيجية للاتصال الدولى .
- زيادة وتطوير المشاركات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتى تتوافق مع متطلبات استقلالية منظمة الانتوساى .

وفيما يتوافق مع هذا النطاق، أقر السيد / كايول بالإنجازات الرئيسية التالية :

- تم صياغة إرشادات جديدة وأفضل ممارسات فى عدة مجالات وتشمل : مراجعة الدين العام، مراجعة تكنولوجيا المعلومات ومراجعة البيئة .
- تم اعتماد خطة الانتوساى - للإتصال العالمى والتى وضعت بالتنسيق بين الأمانة العامة للانتوساى ومدير التخطيط الاستراتيجى - وذلك فى الإجتماع الخامس والخمسين للمجلس التنفيذى . وقد أقرت الانتوساى هذه الخطة بوضعها خطة الاتصال الرسمية الخاصة بها وقد تم ترجمة هذه الخطة إلى اللغات الخمس الرسمية للمنظمة .
- تم اعتماد واطلاق أداة للتعاون العالمى (أداة للاتصال عبر شبكة الانترنت وهى متاحة على موقع المنظمة (www.intosai.org.) وذلك بعد ترجمتها للغات الخمس الرسمية للمنظمة . وقد انشأ أكثر من ٥٠٠ مستخدم من ٩٥ دولة مختلفة حسابات لهم وتتوقع اللجنة استخدام اكثر كثافة لهذه الأداه فى المستقبل .
- وقد حددت اللجنة ١٠ مجالات بحثية رئيسية لمجموعات العمل وفريق المهام الخاصة بالهدف الثالث، كما حددت موضوعان رئيسيان ليصبحا محل منافسة بحثية (مؤشرات الأداء والمراجعة، المراجعة المستقبلية) كما وضعت اللجنة أيضاً اطار للتعاون بين الهيئات المهنية ومؤسسات البحث الاكاديمى من ناحية وأمانة الانتوساى من ناحية أخرى .

كما اعتمد المؤتمر الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة لمشاركة المعارف على ان يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة بالهند بحيث يتوافق الهدف الثالث مع الأهداف الثلاثة الأخرى للخطة الإستراتيجية .

انجازات مجموعة العمل وفرق العمل الخاصة :

تلخص الاقسام التالية أنشطة وانجازات مجموعات عمل وفرق المهام الخاصة بالهدف الثالث :

لجنة مشاركة المعلومات - الهند

- مجموعة عمل الدين العام - المكسيك.
- مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات - الهند .
- مجموعة عمل مراجعة البيئة - استونيا .
- مجموعة عمل الخصخصة والتنظيم الإقتصادى والشراكة بين القطاع العام والخاص - المملكة المتحدة .
- مجموعة عمل تقيم البرامج - فرنسا.
- مجموعة عمل مكافحة غسل الأموال على المستوى الدولى ومحاربة الفساد - بيرو .
- مجموعة عمل مراجعة المعونات المتعلقة بالكوارث - محكمة المراجعين الأوروبية.
- مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية - روسيا الاتحادية .
- مجموعة عمل قيم ومزايا الأجهزة العليا للرقابة - جنوب افريقيا .
- فريق عمل استراتيجية اتصال الانتوساى - الأمانة العامة / النمسا .

مسئول اتصال الهدف الثالث

مشاركة المعلومات - روسيا الاتحادية

مجموعة عمل الدين العام :

لقد أصدرت مجموعة عمل الدين العام معلومات وتحريات حول أفضل ممارسات إدارة الدين العام، دراسات حالة محلية، وأدلة وإرشادات، تقارير خاصة وقواعد بيانات متعلقة بمراجعة الدين العام وجميع هذه الوثائق متاحة على موقع المجموعة على شبكة الانترنت www.intosaipdc.org.mx/index/html. اضافة إلى ذلك قدمت مجموعة العمل وثيقتان تم إقرارهما فى المؤتمر الأولى هى : المعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٤٢٢ : تمرين عملى عن الشروط المرجعية لإجراء مراجعة أداء الدين العام والمعيار الدولى للأجهزة العليا للرقابة رقم ٥٤٤٠ : إرشادات لإجراء مراجعة الدين العام - استخدام الاختيارات الأساسية فى المراجعات المالية .

كما تعاونت مجموعة العمل مع مبادرة تنمية الانتوساى بهدف تطوير التدريب الخاص بالدين العام . فعلى سبيل المثال عقدت مجموعة العمل حلقة دراسية حول مراجعة الدين العام فى مايو ٢٠٠٦ فى كازخستان وكانت اللغة الروسية هى اللغة الرسمية للحلقة الدراسية وقد حضرها وفود من الأجهزة العليا للرقابة لدول الكومنولث المستقلة .

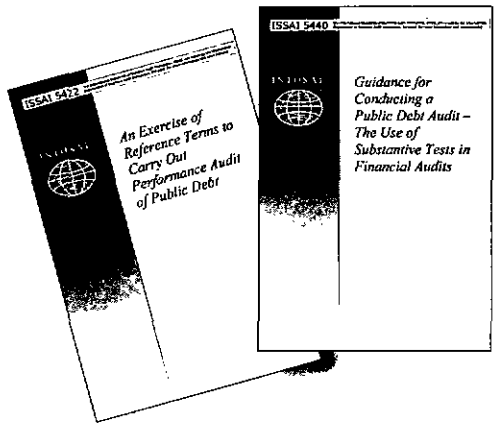

وبهدف دعم دور مجموعة العمل وتطوير أفضل الممارسات بالنسبة لإدارة الدين العام، حددت الخطة الاستراتيجية للمجموعة ٢٠٠٧-٢٠١٢ بعض الأنشطة للسنوات القادمة بجانب أهداف وأغراض المجموعة . لقد وضعت الخطة لمساعده مجتمع الانتوساى بشكل جزئى على تحديد وتحليل مشاكل الدين العام وتطوير الإدارة الجيدة للدين العام حول العالم .

مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات :

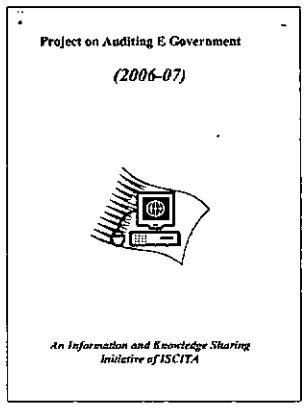

وثيقة من وثيقتين قدمت إلى مجموعة عمل مراجعة نظم المعلومات

أكملت مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات (لجنة الانتوساى الدائمة لمراجعة تكنولوجيا المعلومات سابقاً) للتو ثلاث مشروعات (تتعلق بمراجعة الحكومة الالكترونية) — مخاطر دورة حياة مشروعات الحكومة الإلكترونية ومشروع لمراجعة الحكومة الالكترونية — مبادرة مشاركة المعلومات والمعارف للجنة الانتوساى الدائمة لمراجعة تكنولوجيا المعلومات) وهذه الوثائق متاحة على موقع مجموعة العمل على شبكة الانترنت http://www.intosaiitaudit.org. وقد قام الجهاز الأعلى للرقابة بالهند بتحديث محتوى دورات مراجعة تكنولوجيا المعلومات وقد أكملت مجموعة العمل مشروع بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساى لإنشاء نموذج تعليم الكترونى حول محتوى الدورة المعدل وهو المتاح الان على موقع شبكة الانترنت وعلى شكل إسطوانات مدمجة .

أن موقع مجموعة العمل على شبكة الانترنت يعتبر أداه فى غاية الأهمية بالنسبة لمشاركة المعلومات حول مراجعة تكنولوجيا المعلومات كما يسمح الموقع أيضاً بالوصول إلى التقارير والمشروعات والمجلة الرسمية للمجموعة . ويضم الموقع حالياً ٢٤ عدد من المجلة (داخل تكنولوجيا المعلومات) والتى تركز على التدريب على مراجعة تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى العدد ٢٥ والذى يركز على حوكمه تكنولوجيا المعلومات . وبسبب أهمية الموقع، تهدف مجموعة العمل إلى تحديث الموقع كل إسبوعين .

كما تمتلك مجموعة العمل عدداً من المشروعات القائمة، على سبيل المثال لا الحصر أجرت الأجهزة العليا للرقابة فى الصين وهولندا وباكستان بالتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة فى عمان وبولندا وزيمبابوى – مشروع عن الاجراءات اللازمة لمحاربة الغش فى بيئة تكنولوجيا المعلومات . وهناك خمس مشروعات إضافية مازالت فى مراحل التطوير حول الإدارة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الالكترونية .

مجموعة عمل مراجعة البيئة :

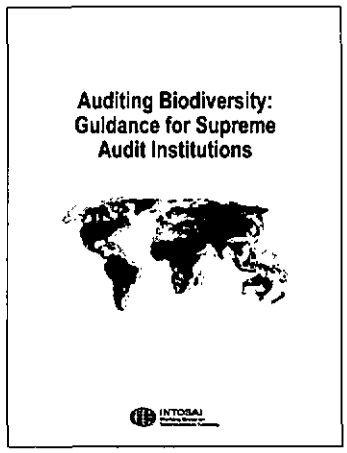

إحدى الأدلة المقدمة من قبل مجموعة عمل البيئة .

لقد أحرزت مجموعة عمل مراجعة البيئة تقدماً ملحوظاً بالنسبة لتنفيذ الأهداف الرئيسية الستة الموضوعة ضمن خطة العمل ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والتى تم اعتمادها فى الانكوساى الثامن عشر . فعلى سبيل المثال، أصدرت مجموعة عمل مراجعة البيئة ثلاث وثائق إرشادية تهدف إلى زيادة عدد وعمق أدوات مراجعة البيئة بالإضافة إلى وثيقة رابعة حول المراجعات المشتركة للبيئة .

بالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة العمل بتطوير التدريب وتنمية القدرات عن طريق التعاون مع مبادرة تنمية الانتوساى بهدف تقديم دورة تدريبية لمدة أسبوعين . وقد أكد تقييم مبادرة تنمية الانتوساى لهذه الدورة اكتساب الأجهزة العليا للرقابة للمعلومات المقدمة وذلك عن طريق المشاركين، كما أن أكثر من نصف المشاركين نقلوا ما تعلموه عن طريق اعطاء تدريب محلى حول مراجعة البيئة .

بدءا من عام ٢٠٠٨، اصبح الجهاز الأعلى للرقابة باستونيا الرئيس الجديد لمجموعة العمل بدلاً من الجهاز الأعلى للرقابة بكندا . بالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة المحفزة التابعة لمجموعة العمل رؤية طويلة الأجل والتى تشمل استخدام سلطة مراجعة القطاع العام لتطوير التراث البيئى للاجيال المستقبلية . واخيراً، تم إقرار خطة عمل مجموعة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وتتمحور الخطة حول خمس مجالات رئيسية من ضمنها موضوع التغير المناخى كموضوع هام جديد .

مجموعة عمل الخصخصة والتنظيم الإقتصادى والشراكة بين القطاع العام والخاص :

مع الأخذ فى الاعتبار التوسع الحادث فى مجال مراجعة الخصخصة (مثل : مراجعة التنظيم الإقتصادى للخدمات المخصخصة وقضايا المراجعة المتعلقة بين القطاع العام والخاص)، لقد تم تغيير مسمى مجموعة العمل هذه من (مجموعة عمل الخصخصة إلى مسماها الحالى) وذلك حتى تعكس نطاق أنشطتها بشكل أفضل .

منذ عام ٢٠٠٤، قدمت مجموعة العمل امثله من دراسات الحالة الفنية حول الخصخصة، والشراكة بين القطاع العام والخاص والتنظيم الإقتصادى وجميع هذه الدراسات منشوره الكترونياً . ولضمان الوفاء بالاحتياجات التدريبية للجهاز الأعلى للرقابة، شكلت مجموعة العمل شبكة من الخبراء بهدف

تقديم التدريب وتطوير مهارات المراجعة . ولتيسير عملية تبادل المعلومات، اشتركت مجموعة العمل والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لإصدار عدة مراجعات وتقارير مشتركة . فعلى سبيل المثال، أصدر مكتب المراجعة الوطنى بالمملكة المتحدة بالاشتراك مع الجهاز الأعلى للرقابة بروسيا الاتحادية قاموس لمصطلحات ومفاهيم الخصخصة، هذا القاموس موجه للجمهور الروسى . كما تستخدم مجموعة العمل أيضاً وبنشاط أداة التعاون الدولى كوسيلة رئيسية لمشاركة المعلومات ضمن الأعضاء . كما اعتمد المؤتمر النسخة المنقحه لإرشادات مجموعة العمل حول أفضل ممارسات مراجعة عمليات تمويل وامتيازات القطاع العام / الخاص .

وفى المستقبل، ستسعى أمانة مجموعة العمل للبحث عن طريق لإستخدام أداه الانتوساى للتعاون كمنتدى يقدم التدريب اللحظى على شبكة الانترنت ومشاركة الخبرات . كما تخطط المجموعة أيضاً للاستمرار فى جهودها لدعم العلاقات مع المنظمات المرتبطة بالموضوع مثل : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

واخيراً، واستعداداً للانكوساى العشرين الذى سيعقد عام ٢٠١٠ تخطط مجموعة العمل للاستمرار فى اجراء تعديلات على الأدلة المصدرة ودراسات الحالة الفنية وذلك بهدف اظهار التطورات القائمة فى هذا المجال .

السيد/ جون بورن المراقب والمراجع العام للمملكة المتحدة، يترأس مجموعة عمل الخصخصة منذ تأسيسها عام ١٩٩٢ .

مجموعة عمل تقويم البرامج :

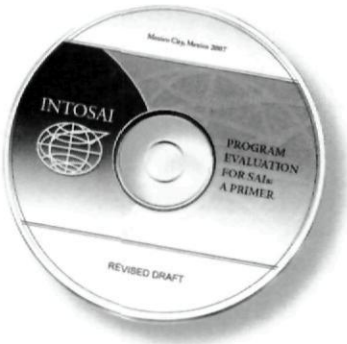

قدمت مجموعة عمل تقويم البرامج النسخة النهائية من تقويم البرامج للأجهزة العليا للرقابة : الكتاب التمهيدى للمؤتمر وذلك على اسطوانه مدمجه ويهدف هذا العمل إلى ادماج الأجهزة العليا للرقابة للتقويم وجعلها جزءاً لا يتجزء من العمليات اليومية بالإضافة إلى إدراج بعض المفاهيم الأساسية بالنسبة لتقييم البرامج . وقد تم إدراج عدة أمثلة عبر الورقة - هذه الأمثلة مأخوذة من أجهزة الرقابة الوطنية، وجمعيات التقويم المهنية وجماعات التقويم المهنية الأخرى - لدعم وتوضيح هذه المفاهيم .

ويناقش الكتاب التمهيدى العلاقات الداخلية بين مراجعة الاداء وتقييم البرامج بالإضافة إلى طرق وضع ممارسات تصل بين الاثنين . كما يوضح الكتاب أيضاً التحديات التى يمكن مقابلتها عند التخطيط وتصميم التقييمات موجهاً الأجهزة العليا للرقابة نحو طرق وموارد تنفيذ تقييمات مصممه بعناية . كما يحاول الكتاب أيضاً استكشاف مدى تطوير كفاءات الموظفين الجدد والتغييرات الثقافية داخل المؤسسة، بالإضافة إلى الطرق التى تيسر على الأجهزة العليا للرقابة الإندماج مع خبراء التقييم الخارجين . كما يقدم الكتاب أيضاً بعض التصورات المستقبلية حول العلاقات الإستراتيجية بين المراجعة ومجتمعات التقويم، وبين مجموعات عمل الانتوساى وبين المؤسسات العامة والخاصة .

لقد بدأ اعداد الكتاب التمهيدى منذ عام ١٩٩٢ عند تكوين مجموعة العمل برئاسة فرنسا وذلك فى الانكوساى الرابع عشر . وقد أوصى مؤتمر الانكوساى الخامس عشر والذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٥ بأن تضع مجموعة العمل "هيكل منهجى ييسر أعمال التقييم وذلك يشمل نظرة شاملة على مفاهيم وأهداف ومعايير التقييم هذه الوثيقة يجب أن تختبر مدى ملائمة التغييرات فى طرق العمل والتنظيم للأجهزة العليا للرقابة حتى تتمكن من تنفيذ التقييمات" . وتم تقديم مسودة الوثيقة فى الانكوساى الثامن عشر الذى عقد فى بودابست ٢٠٠٤ وقد تم إعداد المسودة النهائية بواسطة المجموعة وذلك بدعم رئيسى من مكتب المراجع العام الأمريكى .

فريق عمل مراجعة المؤسسات الدولية :

أبلغ فريق عمل مراجعة المؤسسات الدولية، الذى يترأسه الجهاز الأعلى للرقابة بالدنمارك، انه قد حقق الأهداف والأغراض التى انشئ من أجلها فريق العمل وفقاً لمؤتمر بودابست عام ٢٠٠٤ . لقد قام فريق العمل بما يلى : (١) التنسيق والمساعدة فى تحديد المؤسسات الدولية التى يجب أن تعين الأجهزة العليا للرقابة كمراجع خارجى لها والتى تحتاج إلى تطوير ترتيبات المراجعة لتتوافق مع أفضل ترتيبات المراجعة . (٢) التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المعينة لتطوير المبادئ المعتمدة والمرتبطة بالمؤسسات الدولية والسلطات المعنية بهدف تغيير ترتيبات المراجعة . (٣) الترويج للأجهزة العليا للرقابة كمراجعين خارجيين ومساعدة الأجهزة العليا للرقابة المهتمه فى الإعداد لمثل تلك الواجبات . لقد تم العمل بالتعاون مع اقاليم الإنتوساى والاطراف الأخرى المعنية، وبعد استكمال الأعمال الموكله إليها تم حل فريق العمل .

مجموعة عمل مكافحة غسل الأموال دولياً :

لقد أعتمد المؤتمر المقترح الخاص بتحويل لجنة المهام الخاصة بمكافحة غسل الأموال دولياً إلى مجموعة عمل وذلك بهدف تيسير أعمالها مع الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية بالإضافة إلى دعم قدراتها لوضع أفضل الممارسات التى يمكن أن تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة فى مراجعتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال .

ولكى تحقق أهدافها الخاصة بتفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة فى مكافحة غسل الأموال دولياً، وضعت مجموعة العمل ثلاثة أهداف وهى : (١) تطوير التعاون الدولى بين الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الأخرى . (٢) تحديد ومشاركة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال . (٣) تصميم ووضع سياسات واستراتيجيات للأجهزة العليا للرقابة لكى تستخدمها ضمن سلطاتها لمكافحة غسل الأموال . ولكى يحقق هدفه الأول، اتخذ فريق العمل عدة خطوات للأمام فى جهوده التعاونية مع المنظمات الأخرى . فعلى سبيل المثال، تم انشاء روابط لمنظمات التعاون متعددة الجوانب وذلك على موقع مجموعة العمل على شبكة الانترنت . بالإضافة إلى ذلك، ابرمت عدة اتفاقيات تعاون مع مجموعة ايجمونت وفريق عمل الإجراءات المالية لغسل الأموال بامريكا الجنوبية .

ولكى يحقق هدفه الثانى، تم تصميم وتنفيذ موقع جديد على شبكة الانترنت هو http:/www.contraloria.gob.pe/task-force وذلك بهدف مشاركة الممارسات والاجراءات والمعلومات الخاصة بمكافحة غسل الموال .

وبالنسبة للهدف الثالث، فقد استضافت غرفة المحاسبات الروسية منتدى دولى وقامت بتجميع مجموعة من المواد المتعلقة بممارسات مراجعة غسل الأموال . ولاعتبارات مستقبلية، اعتمد المؤتمر المقترح الخاص بتوسيع نطاق أعمال مجموعة العمل لتشمل جهود مكافحة الفساد .

مجموعة عمل مراجعة المعونات المتعلقة بالكوارث :

فى نوفمبر ٢٠٠٥، وافق المجلس التنفيذى للانتوساى على تكوين فريق عمل عن المساءلة وعن مراجعة المعونات المتعلقة بالكوارث وكان الهدف الرئيسى من وراء ذلك هو صياغة ووضع إرشادات وأفضل الممارسات للأجهزة العليا للرقابة والأطراف المعنية بهدف امتلاك مسار رئيسى للمراجعة قبل حدوث الكوارث مستقبلياً . وعن طريق تطبيق دراسات رائدة بحث فريق العمل عن مسار عالمى لمراجعة المعونات المتعلقة بكارثة تسونامى كما قام فريق العمل أيضاً بتحرى استخدام نظم المعلومات الجغرافية فى التخطيط والمراقبة والمراجعة لتدفقات المعونات عن طريق تطوير التبادل المفتوح للمعلومات، حول فريق العمل والتنسيق بفاعلية بين المراجعات الخاصة بمعونات الكوارث . كما حاول أيضاً (١) زيادة الشفافية فى التدفقات النقدية من المانحين للمتلقين وشفافية المعلومات من المتلقين للمانحين . (٢) تحديد دور المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة، والمنظمات متعددة الجوانب والمنظمات غير الحكومية) بالنسبة لهذا المجال .

ساسيكا ستوفيلنج، رئيس المحكمة الهولندية للمراجعة والرئيس الأسبق لمجموعة عمل المعونات المتعلقة بتسوناى، تقدم تقريرها لمجلس المديرين .

لقد اعتمد المؤتمر تأسيس مجموعة عمل لتتابع أعمال فريق العمل، كما أقر المؤتمر أيضاً خطة عمل المجموعة للفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠ والتى تنادى بتوسيع نطاق عمل المجموعة من المساءلة ومراجعة المعونات بتسونامى إلى المعونات المتعلقة بالكوارث بصفة عامة . ولهذا الغرض ستضع المجموعة إرشادات للأجهزة العليا للرقابة وأفضل الممارسات بالنسبة للحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية غير الحكومية بهدف تحسين المساءلة فى مجال المعونات المتعلقة بالكوارث .

ستقدم مجموعة العمل تقريرها للانكوساى العشرين والذى سيعقد عام ٢٠١٠ وذلك بعد انتهاء الثلاثة أعوام المقررة لفترة عملها كما سيترأسها بعد ذلك محكمة المراجعين الأوروبية:

تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية :

قدم السيد / دافيد واكر المراجع العام للولايات المتحدة الأمريكية ورئيس هيئة تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، التقرير السنوى للمجلة، وقد أكد سيادته التزام المجلة بدعم أنشطتها للخطة الإستراتيجية للانتوساى كما أعرب عن شكره العميق لجميع الأجهزة العليا للرقابة لدعمها للمجلة وخص بالذكر الأجهزة العليا للرقابة بكل من (النمسا، كندا، تونس وفنزويلا) والتى قدمت ترجمات لكل الطبعات السابقة بلغات الانتوساى الرسمية .

كما اشار السيد / واكر إلى التقدم الملحوظ الذى طرأ علـى موقـع المجلـة علـى شـبكة الانترنـت http://www.intosaijournal.org والذى يشمل عدة وظائف جديدة (للمزيد من المعلومـات انظـر الصفحة ٢ من عدد ابريل ٢٠٠٧) . ومع تطوير موقع المجلة ستصبح المجلـة أكثـر نفعـاً لأعـضاء الانتوساى حيث سيسهل الوصول إليها من جانب مختلف القراء، كما سيـسمح الموقـع أيـضاً بتـوفير معلومات المجلة بشكل أسرع وعلى سبيل المثال صورة الشاشة التالية توضح النقل المبكر للانكوسـاى التاسع عشر على موقع المجلة على شبكة الانترنت .

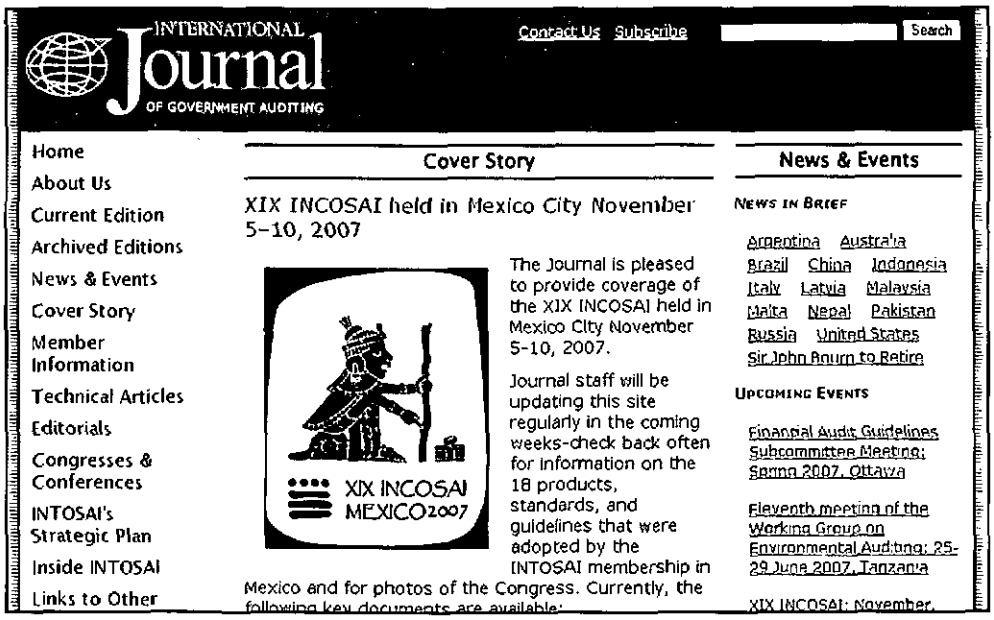

إحدى أهم فوائد الموقع هو قسم معلومات الأعضاء الذى يحتوى على قائمة بجميـع الأجهـزة العليـا للرقابة التى تنتمـى للانتوسـاى بالإضـافة إلـى معلومات مفصله عن كل جهاز، وبالضغط علـى العنوان البريدى للجهاز الأعلى للرقابـة سـيظهر برنامج بريد الكترونى بشكل آلـى علـى شاشـة القارئ مما يسمح بالاتصال بالزملاء الآخرين فـى مجتمع الانتوساى . كما أن الـضغط علـى اسـم الجهاز الأعلى للرقابة سيوفر للمستخدم معلومـات ومقالات عن او بواسطة هذا الجهاز الأعلى للرقابة والتى نشرت فى المجلة الدوليـة عبـر الـسنوات الماضية، بالإضافة إلى وجود رابط مباشر بموقـع الجهاز على شبكة الانترنت ومعلومات عن ذلـك الجهاز وكيفيه الاتصال به .

باشوشو رام داهال، المراجع العام بنيبال يتصفح موقع المجلة على شبكة الانترنت ويـستعرض المعلومات المدرجه حول جهازه الأعلى للرقابة

وتظل المجلة ملتزمه بدعم شعار الانتوساى وهو "الخبرات المتبادلة تفيد الجميع" ومساعدة القراء علـى التواصل بزملائهم وتيسير الوصول للمعلومات وأفضل الممارسات المتاحة فى مجتمع الرقابة والمساءلة.

تقرير الهدف الرابع : منظمة دولية نموذجية:

الهدف الرابع

اللجنة المالية والإدارية - المملكة العربية السعودية

* خمسة أعضاء لهم حق التصويت
- المملكة العربية السعودية .
- الولايات المتحدة الأمريكية.
- الصين .
- النرويج .
- فنزويلا .

* اعضاء سابقين :
- السكرتير العام .
- المجر .

اسامة فقيه رئيس اللجنة المالية الادارية يستعرض تقرير الهدف الرابع أمام المؤتمر

قدم السيد /اسامة فقيه رئيس اللجنة المالية والادارية التابعة للانتوساى تقريراً عن جهود اللجنة منذ انشائها بالقرار الذى صدر بمؤتمر بودابست عام ٢٠٠٤، وكما هو محدد فى الخطة الاستراتيجية فإن اللجنة مكلفة بمساعدة رئيس المجلس ذاته وذلك بهدف "تنظيم وإدارة الانتوساى بطرق متطورة من إقتصادية وفاعلية وكفاءة الممارسات العملية وعملية اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وممارسات الإدارة الجيدة فى ظل الحفاظ على الاستقلالية والتوازن الاقليمى والنماذج والمفاهيم المختلفة للأجهزة الأعضاء".

وقد أشار السيد / فقيه بأن اللجنة قامت بالأعمال الموكلة إليها عبر سلسلة من الاجتماعات السنوية التى عقدت فى بودابست وواشنطن، والرياض وأوسلو كما أعرب سيادته عن تقديره العميق لأعضاء اللجنة لجهودهم والتزامهم واخلاصهم فى العمل . وقد اشترك فى عضوية اللجنة خلال الفترة ٢٠٠٤ ــ ٢٠٠٧ بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية المراجعون العموميون للدول التالية:

الولايات المتحدة الأمريكية (نائب الرئيس)، والهند، والنرويج وفنزويلا . كما أن الأمين العام للانتوساى الذى اشترك كعضو بحكم المنصب بالإضافة إلى المراجع العام لكوريا بوصفة الرئيس الأسبق للمجلس وعضو فى فريق عمل التخطيط الاستراتيجى قد اشترك كعضو بحكم المنصب لفترة واحدة تمتد إلى ٣ أعوام .

انجازات هامة بين المؤتمرات :

قدم السيد / فقيه تقريراً ملخصاً عن مبادرات اللجنة والتى اعتمدها المجلس ونفذت منذ انشاء اللجنة عام ٢٠٠٤ .

المبادرة الأولى كانت اختيار وتعيين السيد / كلاوس هينتج بوسل من المانيا فى منصب مدير الانتوساى للتخطيط الاستراتيجى للفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧م، وقد أعقب سيادته السيدة / كرستين أستروب من النرويج لفترة ٣ سنوات تبدأ من الانكوساى التاسع عشر الذى اعتمد تقلدها لهذا المنصب.

ثانياً، تم اختيار رؤساء الأهداف ومسؤولى الاتصال للأهداف الأربعة المنصوص عليهم فى الخطة الإستراتيجية . ثالثاً، تم زيادة استخدام التقنيات المتقدمة بهدف تيسير عملية اتخاذ القرار بين اجتماعات المجلس السنوية والمؤتمرات التى تعقد كل ثلاث سنوات، ولهذا الغرض خصص المجلس التنفيذي أموال للجهاز الأعلى للرقابة بالهند بغرض تطوير أداة إتصال عبر موقع الانترنت الذى يعمل الآن والمتاح عبر موقع الانتوساى على شبكة الانترنت .

كريستين استروب من النرويج (على اليسار)، كلوس هينتج بوسل من ألمانيا (على اليمين)، وهما المديران الحالى والسابق للتخطيط الاستراتيجى للانتوساى

مسئول اتصال الهدف الرابع:
التنظيم الدولي النموذجي - المملكة العربية السعودية

رابعاً، تم مراجعة الايرادات والمصروفات التقديرية للانتوساى وذلك بهدف دعم الوضع المالى للانتوساى، وقد تم اتخاذ الخطوات التالية : خفض مخصصات الموازنة لهذه المجلة، عقد ندوة الأمم المتحدة / الانتوساى كل عامين بدلاً من عقدها كل عام، فرض رسوم تسجيل / حضور للمؤتمرات، دراسة دعوة مسوقين / شركات مهنية ليعرضوا منتجاتهم أثناء المؤتمرات مقابل رسوم بالإضافة إلى تطبيق عقوبات متدرجه على تلك الأجهزة العليا للرقابة المتأخرة فى تسديد اشتراكاتها السنوية .

بقية الانجازات التى تحققت منذ مؤتمر ٢٠٠٤ تشمل ما يلى :

* وضع سياسة اتصال عالمية .
* وضع اطار عمل استراتيجى متكامل وسياسة للتعامل مع المانحين الخارجيين .
* التأكيد على الوضع القانوني الدولي لمنظمة الانتوساى .
* وضع معايير لعضوية مجموعات العمل الإقليمية .
* اعطاء توصية باستمرار مجانية إصدارات والدورات التدريبية للانتوساى .

المؤتمر يقر توصيات إضافية للجنة :

ختمت الجنة المالية والإدارية تقريرها بعرض ثلاث قضايا هامة للمداولة والتصويت عليها من قبل المؤتمر وهى : رسوم اشتراك العضوية، العضوية المنتسبه وتحديث الخطة الاستراتيجية .

رسوم اشتراك العضوية :

ناقش المجلس قضية رسوم اشتراك العضوية بواسطة المجلس فى جميع اجتماعاته منذ بودابست وتم تحليل الموضوع بواسطة اللجنة المالية والإدارية بمساعدة الأمانة العامة . وقد لاحظ المجلس أن رسوم اشتراك العضوية للانتوساى لم تزد منذ عام ١٩٨٣ والمنظمة بحاجه إلى زيادة الإيرادات للحفاظ على الاستقرار المادى لها والاستمرار فى تنفيذ الخطة الاستراتيجية . وقد وضعت الأمانة العامة عدة سيناريوهات لزيادة الدخل السنوى بحوالى ١٠٠,٠٠٠ يورو وقد اعتمد المؤتمر المقترح على أن تبدأ زيادة الرسوم اعتباراً من يناير ٢٠٠٨ .

العضوية المنتسبه :

فيما يتعلق بالعضوية المنتسبه، تؤكد الخطة الاستراتيجية القيمة المتوقع تحقيقها من زيادة عدد الأعضاء من المنظمات المهتمه والمنظمات غير الرسمية حيث أن ذلك يوسع ويطور من معارف ومعلومات الانتوساى، ونتيجة لذلك، تم توسيع عضوية الانتوساى

لتشمل الأجهزة العليا للرقابة غير الوطنية ونادت الخطة الاستراتيجية بإنشاء فئة جديدة للأعضاء المنتسبين . وقد قامت اللجنة المالية والإدارية بتحليل هذه القضية كما ناقشها المجلس بعمق فى اجتماعاته التى عقدت عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ . وقد أقر المجلس واعتمد المؤتمر المفهوم التالى وحددوا بعض الشروط للعضوية المنتسبه فالمنظمات يجب أن تكون :

* دولية وتعمل على نطاق دولى .
* ضالعة بشكل مباشر أو غير مباشر فى مجالات مثل المساءلة، والشفافية، ومحاربة الفساد، والإدارة الرشيدة .
* حكومية وغير هادفه للربح .
* غير سياسية ومعروفة ومدعومه من قبل مجتمع الانتوساى .

التخطيط الاستراتيجي :

تلعب امانة الانتوساى دورا رئيسيا فى تنفيذ الهدف الرابع . الصورة من اليسار لليمين ريناردراث الأمين العام ثم جوزيف موسر ومونيكا جونراليس

إن المبادرة الثالثة الرئيسية التى أقرها المؤتمر هى تحديث الخطة الاستراتيجية للانتوساى وقد أكد المجلس بالاجماع أن الخطة الاستراتيجية الحالية - والتى اعتمدت فى بودابست للفترة ما بين ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠ قد خدمت الانتوساى بشكل ممتاز، ونتيجة لذلك أوصى المجلس بتحديث الخطة الحالية بدلاً من وضع خطة استراتيجية جديدة للفترة ما بين ٢٠١١-٢٠١٦ .

اضافة إلى ذلك، أوصى المجلس أيضاً ببقاء مهمه الانتوساى ورؤيته وأهدافه كما هى فى الخطة المحدثه مع تغيير بسيط فى الأنشطة والبرامج الداعمه لكل من الأهداف الأربعة للخطة فى بعض الحالات، وقد أقر المؤتمر بالإجماع هذه التوصيات .

إن منهجية تحديث الخطة يجب أن تلتزم بمبادئ الشورى والإجماع واللذان كانا عنصران أساسيان بالنسبة لإقرار الخطة الحالية . الا انه وبدلاً من تأسيس فريق عمل مكون من ١٠ دول كما حدث عام ٢٠٠١، أسست اللجنة المالية والإدارية فريق عمل لتحديث الخطة وذلك أثناء اجتماعها الذى عقد بالمكسيك أثناء انعقاد المؤتمر .

ستترأس الولايات المتحدة فريق العمل وستتعاون مع كل من رؤساء الأهداف، ومسئولى اتصال الأهداف، الأمين العام، ومدير التخطيط الاستراتيجى بالإضافة إلى المجلس التنفيذى، ومن الجدير بالذكر أن فريق العمل سيتشاور أيضاً مع أمانات مجموعات العمل الأقليمية . وبمجرد تحديث الخطة ستتمكن جميع الأجهزة العليا للرقابة من مراجعتها والتعليق عليها قبل تقديمها لمؤتمر ٢٠١٠ الذى سيعقد بجنوب أفريقيا .

اسامه فقيه الرئيس (على اليسار) يتناقش مع نائب الرئيس السيد / دافيد ام. واكر من الولايات المتحدة .

الخطوات التالية :

مع التغييرات التى طرأت على عضوية المجلس التنفيذى والأدوار الجديدة التى كلفت بها بعض الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، رشح المجلس الأجهزة العليا للرقابة التالية للاشتراك فى اللجنة المالية والإدارية لفترة الثلاث سنوات القادمة : المملكة العربية السعودية (الرئيس) الولايات المتحدة (نائب الرئيس)، النرويج، فنزويلا والصين . سينضم إليهم الأمين العام ودولة المجر (الرئيس السابق للمجلس التنفيذى) بوصفهم أعضاء بحكم المنصب . ومن المفترض أن تجتمع اللجنة فى واشنطن فى ١٧ مارس ٢٠٠٨م .

اتفاقات المكسيك :

مقدمة :

تم فى الاجتماع الخامس والخمسون للمجلس التنفيذى تحديد الموضوعات الفنية المقرر مناقشتها فى مؤتمر الانتوساى الـ ١٩ ، علاوة على الأجهزة العليا للرقابة التى ستقود مناقشة تلك الموضوعات

أقر المؤتمر اتفاقات المكسيك بالاجماع مصاحبا بالتصفيق

بالنظر الى حقيقة أن المؤتمر يعد بمثابة منتدى أمثل بالنسبة للدول لاقتسام الخبرات والمشاكل التى تواجهها والحلول التى نفذت للتغلب عليها قرر أعضاء المجلس التنفيذى المصادقة على موضوعين فنيين يعدا فى مقدمة القضايا الحالية للمراجعة والادارة المالية ، كما أنها فى ذات الوقت لديها تأثيرات بعيدة المدى بالنسبة لأجهزتنا ، على المستوى القومى ومستوى مجتمع الانتوساى .

من ثم ، تم اختيار الموضوعين التاليين من أجل المؤتمر :

موضوع رقم (١) : "الادارة والمساءلة ومراجعة الدين العام" .

موضوع رقم (٢) : "نظم تقييم الأداء القائمة على المؤشرات الرئيسية" .

إن سياسات الدين التى يتم تنفيذها حالياً فى العديد من الدول الأعضاء تؤكد على أن ارتفاع مستويات الدين العام تفرض قيوداً حادة على السياسات المالية مما يؤدى الى مخاطر خفض قيمة العملة والأزمات الاجتماعية والاقتصادية .

ومؤخراً أصبحت مسألة حجم الدين العام ، بصورة تدريجية ، أكثر خطورة فى دول أعضاء عديدة ، وتشكل فى بعض الحالات ما يربو على ١٠٠% من الناتج المحلى الاجمالى فالإنفاق العام يتجاوز الإيرادات الحالية ويتم تغطية الفجوة بصورة عامة من خلال الاقتراض الحكومي ، وعلاوة على ذلك يثير الدين العام فى العديد من الدول أسئلة وقضايا تتعلق بمدى اقتسام الأجيال فى الأعباء .

وباختيار موضوع "الإدارة والمساءلة ومراجعة الدين العام" فأن الانكوساى الـ١٩ مهد الطريق من أجل تحليل ومناقشة القدرات المهنية اللازمة للأجهزة العليا للرقابة في الوقت الحاضر بغرض مراقبة مستويات الدين العام ومراجعة استراتيجيات الدين ومراجعة إدارة الدين العام من وجهة نظر موضوعات الموازنة والكفاءة ، فضلاً عن الإسهام بصورة نشطة في تشكيل بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة للأجيال المستقبلية .

رسالة المحرر:

تغطى اتفاقات المكسيك المناقشات والنتائج والتوصيات للموضوعين الرئيسيين للمؤتمر :

الموضوع (١)

الادارة والمساءلة ومراجعة الدين العام ،

الموضوع (٢)

نظم تقييم الأداء القائمة على مؤشرات رئيسية متفق عليها .

علاوة على ذلك فإنه فى ظل البيئة الدولية الحالية ، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة الاستجابة للخطوات السريعة للتغيير فى كل مناحى الحياه متضمنة الشفافية والمساءلة فى الادارة العامة .

أن نظاماً ذو مؤشرات قومية رئيسية يعد أداه أساسية لمعاونة الأجهزة العليا للرقابة فى توفير المعلومات بشأن الأداء الحكومى عن طريق قياس التقدم نحو النتائج المخططة وتقييم الظروف والإتجاهات وتبادل المعلومات بشأن المسائل المعقدة .

وعلى ذلك ، بإمكان المؤشرات الوطنية الرئيسية تحفيز إقامة حوار صحى فيما بين المواطنين وصانعى القرار .

كذلك فإنه باستطاعة نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية إمداد الأجهزة التشريعية الوطنية بمعلومات محسنة من شأنها تيسير عملها فى تخصيص الموازنة واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الحكومية والإشراف عليها .

من أجل تناول هذا الموضوع قام مكتب المحاسبة الحكومية الامريكى (GAO) بإعداد الورقة الرئيسية للموضوع رقم (٢) "نظم تقييم الأداء القائمة على المؤشرات الرئيسية المتفق عليها عالمياً" والتى قامت بوصف نظم المؤشرات الوطنية الرئيسية ووفرت نماذج دولية ووطنية مثل أهداف الألفية التى وضعتها الامم المتحدة وكذلك النظام الاوروبى للمؤشرات الهيكلية للإتحاد الاوروبى بالاضافة الى كتاب الوقائع الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) :

أن الورقة الرئيسية للموضوع رقم (٢) تتحرى إمكانيات التعاون فيما بين الأجهزة العليا للرقابة والأنتوساى بالاضافة إلى منظمات أخرى لأغراض التنمية واستخدام تلك المؤشرات ، كما أنها تقترح أساليب لاستخدام المؤشرات الوطنية والأدوار الممكنة للأجهزة العليا للرقابة فى هذا الخصوص ، علاوة على الفرص والمخاطر والتحديات المتضمنة فى هذا الصدد .

موضوع رقم (١) : الإدارة والمساءلة ومراجعة الدين العام :

مقدمة :

الوفود يبدون بالغ الإنتباه والاهتمام
أثناء مناقشة الموضوع رقم (١)

١- تعتبر قضايا الدين العام محط اهتمام في العديد من الدول ، وفي أغلب الدول لاتبدو مشكلة الدين العام في تناقص ، وبمقارنة الناتج المحلي الاجمالي الخاص بها فإن اتجاه المديونية يعتبر إلى حد ما مقلقا ، وقد يكون هذا لأسباب عديدة أهمها : درجة التطور الاقتصادي وانعدام الموارد الاقتصادية وانخفاض مستويات الدخل الحكومي وجودة الادارة والادارة الرشيدة للانفاق الحكومي والإيرادات ، وفي حالات عديدة يتم سد الفجوة فيما بين الادارات والنفقات الحكومية عن طريق الاقتراض الحكومي المستمر . والعديد من الدول تواجهها مشاكل الدين الضمني الذي يشير الى الإلتزامات المستقبلية للحكومة كالتكاليف المتكررة للمشروعات الرئيسية والتأمين الاجتماعي ، وعلى المدى الأطول سيكون الدين الضمني حملاً كبيراً على استدامة وقوة الموازنات الحكومية .

٢- أن مستوى الدين المرتفع وهيكل الدين الذي يعد أقل مثاليه في ضوء أدوات الدين واستحقاقه / شروطه ومعدلات الفائدة والعملات النقدية قد يجعل الحكومة عرضة لتقلبات كبيرة في الاسواق أو في مواجهة الجهات الإئتمانية المؤسساتية الفردية ، وقد يؤدي هذا إلى خفض قيمة العملة وإلى أزمات اجتماعية واقتصادية ، وعلاوة على ذلك ، فإن المستوى المرتفع للدين العام يقلل بقوة من النطاق المتعقل لقرارات السياسة المالية ، إذا ما كان هناك احتياج لحصص كبيرة من الدخل العام من أجل خدمات الدين (مدفوعات الفوائد وسداد الدين) وعليه لاتعد متاحة من أجل تمويل السياسات الاخرى ، وغالباً ما يثير الدين العام تساؤلات حول مدى مشاركة الأجيال في تحمل الأعباء .

٣- تتطلب الحكومة الديمقراطية أن يتسم الدين العام وتأثيراته على المدى الطويل والمتوسط بالشفافية ، وهذا يعد ضرورياً للمعاونة في ضمان سريان مبدأ المساءلة وإتاحة معلومات بصورة أفضل تيسر من المناقشة العامة .

كيفية تناول الانتوساى لتلك المشاكل :

٤- لقد قامت الانتوساى بصورة متزايدة بتناول مسائل الدين العام خاصة منذ أواخر الثمانينات، حيث تناول الانكوساى الـ ١٣ في عام ١٩٨٩ وناقش في هذا الشأن موضوع "الرقابة على الدين العام" تناول دور الاجهزة العليا للرقابة ونطاق المراجعة ومنهجية المراجعة وتقنيات المراجعة ، وفي عام ١٩٩٥ تبنى الانكوساى الـ ١٥ الادلة الارشادية المتعلقة بتعريف وإعداد تقارير الدين العام ، وفي عام ١٩٩٨ ، أقر الانكوساى الـ ١٦ أدلة إرشادية إضافية من أجل تحديد وقياس كل من الدين العام الفعلي والغير مستحق ،

ولقد قامت لجنة الانتوساى للدين العام (PDC) والتى تأسست فى عام ١٩٩١ بأداء عمل بالغ القيمة بشأن هذا الموضوع الرقابى المعقد حيث قامت لجنة الدين العام بمساندة ودعم الأجهزة العليا للرقابة فى مواجهة مهمتها فى الرقابة على الدين العام بواسطة توفير أدلة إرشادية فى أشكال متنوعة .

٥- تعتزم الأنتوساى ، باختيارها موضوع "الادارة والمساءلة ومراجعة الدين العام" إبراز تحدياً رئيسياً للحكومات وتوضيح كيفية أن يكون باستطاعة الاجهزة العليا للرقابة تحسين عملها الرقابى فى هذا المجال .

مهام الأجهزة العليا للرقابة :-

٦- إن سلطات ومسئوليات الاجهزة العليا للرقابة تتحدد من خلال الإطار السياسى والقانونى لكل دولة على حده ، كما تتوقف طبيعة ونطاق العمل الرقابى ونمط إعداد التقارير بصورة أساسية على هذا الاطار ، وعلاوة على ذلك فإن الأنشطة الرقابية تحكمها الصورة التى لدى الأجهزة العليا للرقابة عن ذاتها ، فعندما لاتكون السلطة المخولة للأجهزة العليا للرقابة متضمنة الرقابة على الدين العام ، فيتعين على الأجهزة مطالبة السلطة التشريعية بتوسيع سلطاتها الرقابية ، وعلى الرغم من تلك الإختلافات الوطنية ، فإنه بالامكان صياغة المبادىء التالية بالنسبة لعمل الاجهزة العليا للرقابة .

٧- إن مراجعة الدين العام لاينبغى أن تتناول فقط المسائل الإدارية الداخلية ، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك ، حيث يجب عليها أن تراعى بيئة كل من الأمور المتعلقة بالموازنة والضرائب والعلاقات المتداخلة فيما بين الدين العام والاسواق المالية والدائنين .

واصلت الوفود نقاشها للموضوع أثناء فترات الراحة للجلسات العامة المكتملة العدد

ومن ثم ، فإن نطاق المراجعة لايقتصر على التثبت من نظامية العمليات الحكومية ، بل كذلك مراعاة ما إذا كان تمويل الإنفاق الحكومى من الإقتراض يعد سليماً والإحتفاظ بتكاليف الاقتراض إلى الحد الأدنى مع الأخذ فى الإعتبار المخاطر فى ذات الوقت ، كما يجب أن تغطى المراجعة فعالية وكفاءة واقتصادية إجراءات التمويل الإئتمانى وفوائده بالنسبة للأجيال المستقبلية .

يجب على الاجهزة العليا للرقابة ، فى نطاق مسئولياتها وسلطاتها ، العمل على أن تكون نتائج مراجعاتها مشجعة للحكومات فى اتباع الممارسات السليمة لإدارة الدين .

٨- علاوة على ذلك ، يجب أن تكون مراجعة الدين العام نشطة ومتطورة بحيث تأخذ المبادرة وتكون فى ضوء رؤية للمستقبل .

٩- إن مراجعة الدين العام ينبغى كذلك أن تتناول الإستدامة طويلة ومتوسطة الأجل للتمويل الحكومى ومدى القابلية للتعرض للخطر بالنسبة لحالة الدين الحكومي والقدرة على خدمة الدين ودور الاجهزة العليا للرقابة فى تجنب والحد من الدين العام .

١٠- يضع هذا الموضوع الرقابى ، نظراً لتعقيده ، متطلبات مهنية على الاجهزة العليا للرقابة ، كما يمكن أن يتم دعمه ومساندته عن طريق معايير للتقييم والرقابة .

نتائج وتوصيات :-

١١- قام الانكوساى الذى عقد بالمكسيك بمناقشة كامل القضايا المتعلقة بالدين العام ، كما قام بصياغة النتائج والتوصيات التالية :

توصية رقم (١) :

١٢- من أجل ضمان الشفافية ، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دوراً نشطاً ومتطوراً فى الرقابة على الدين العام وإدارة الدين وسيعتمد المدى الذى يستطيع فيه الجهاز الأعلى للرقابة عمل ذلك على نطاق السلطة المخولة اليه ومسئولياته والظروف الخاصة بدولته ، كما يمكن أن يشمل العمل الرقابى إعداد تقارير كاملة وترسل فى الوقت المناسب إلى البرلمان وتدور حول التأثيرات والمخاطر الكامنة فى إدارة الدين والنظام المالى ، ويعتبر توافر البيانات التى يمكن الإعتماد عليها شرطاً ضرورياً بالنسبة للشفافية .

مسئول الاتصال الفنى من المكسيك يقوم بإيضاح إحدى النقاط خلال مناقشات الموضوع رقم (١)

١٣- يعتبر الدين العام نتاجاً لسياسة اتخاذ القرارات ويعتمد المدى الذى تقوم فيه الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة نتائج مثل تلك القرارات على السلطات والمسئوليات المخولة لها ، وعلى الرغم من هذا الموضوع ، فإن مراجعة الدين العام ، بعيداً عن الملاحظات الرقابية المرتبطة بالموقف الماضى والحالى ، تتخذ سماتها وخصائصها بصورة كبيرة من خلال منهجها النشط والمتطور ، وتعتبر الحكومات مسئولة عن توفير البيانات التى يمكن الإعتماد عليها .

١٤- أن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن يتم تشجيعها ، بين أمور أخرى ، على ما يلى :

* إتخاذ دور نشط فى مجال ضمان أن يتم تصميم نظم إدارة وسياسة الدين بصورة جيدة .
* توفير معلومات كاملة وفى حينها بشأن مخاطر وما يتضمنه الدين العام من أجل إعداد تقارير للبرلمان والأجهزة البرلمانية فى هذا الصدد .
* تشجيع الحكومات والادارة العامة على إعطاء أولوية قصوى لإدارة المخاطر وإعطاء اهتمام ملائم للمخاطر الكامنة فى إدارة الدين والنظام المالى (على سبيل المثال ، حدوث أزمة فى نظام مصرفى أو نظام العملات النقدية) ويعد هذا أيضاً حقيقياً بالنسبة للالتزامات الطارئة والدين الضمنى .
* مساندة الحكومة والادارة العامة فى نشر بيانات مالية محسنة لتساعدهم فى تقييم المخاطر المرتبطة بالدين الحكومى على نحو أكثر دقة .

* فحص ما إذا كان منظمى الخدمات المالية تتوافق مراجعاتهم مع معايير النظيم الدولية والقومية .
* تقييم ما إذا كانت الإدارة قد تطلبت مهارات جوهرية فى إدارة الدين ، وهذا ينطبق بصفة خاصة عندما تكون أنشطة القطاع العام ذات مصادر خارجية .

توصية رقم (٢) :

١٥- يتعين على الأجهزة العليا للرقابة ، فى داخل الإطار القانونى الوطنى لها ، القيام بمزيد من التطوير لمراجعاتها الخاصة بالدين العام من خلال ضمان إفصاح تام للدين العام وللأصول الحكومية.

١٦- كقاعدة فإنه يلزم على الحكومة إبلاغ البرلمان عن التمويل الحكومى والدين العام كما يلزم على الاجهزة العليا للرقابة أن تقوم بمراجعة الشفافية المالية متضمنة الدين العام ، وفى العديد من الدول الاعضاء بالانتوساى هناك أسقف لائحية بالنسبة للإقتراض وهذه الأسقف يمكن وضعها كقيمة مطلقة أو نسبة مئوية محددة من الناتج المحلى الإجمالى ، وفى دول أخرى أعضاء ، قد لايتجاوز الاقتراض الحكومى الانفاق الحكومى للأموال فى سنة مالية ، وكحديث بصفة عامة ، فإن الدين العام للدولة يجب ألا تتعدى قدرتها المالية ، وفى المستقبل يمكن أن تقوم الاجهزة العليا للرقابة بتشجيع ومساندة إعداد تقرير دورى بشأن الموقف المالى للقطاع العام يشمل مقارنة الأصول العامة بالدين العام .

١٧- يجب تشجيع الاجهزة العليا للرقابة ، بين أمور أخرى ، على ما يلى :

* إسداء النصح للحكومة والادارة العامة فيما يختص بكيفية وضرورة قيامهم بتسجيل وعمل تقرير بمستوى الدين وموقف الأصول ، وهذا يتضمن كذلك ديون فى صورة أوراق مالية تنتقل إلى أطراف ثالثة أو دائنين .
* تقييم الإتجاه الوطنى للمديونية والوضع الوطنى للأصول .
* تقييم إنفاق رأس المال من أجل تقييم تطور الأصول الحكومية مقارنة بالدين العام .
* المزيد من صياغة وإتباع معايير من أجل تسجيل وتقييم الأصول الحكومية والدين العام .

توصية رقم (٣) :

١٨- يتعين على الاجهزة العليا للرقابة ، فى نطاق السلطات المخولة لها والإطار القانونى والوطنى ، القيام بمراقبة تطوير الدين العام الضمنى وتوفير معلومات بشأن التضمينات الكامنة لإرتفاع أو الزيادة الكبيرة لمستوى الدين العام الضمنى .

١٩- إن الدين العام الضمنى يشير إلى مزيد من الإلتزامات الحكومية كالتكاليف المتكررة لمشروعات رأس المال والالتزامات من برامج السياسة الاجتماعية ، وعلى المدى الأطول ، يمكن أن يشكل الدين الضمنى ثقلاً كبيراً على استدامة الموازنات الحكومية ، وفى غالبية الدول الأعضاء بالانتوساى لايتضمن الدين العام مسائل الدين الضمنى ، وقد قامت بعض الدول بصياغة أحكام لتحديد الإلتزامات الطارئة ووسيلة سدادها ، كما أعربت بعض الدول عن اهتمام وقلق بشأن الاوضاع المالية طويلة الأجل بسبب ما تتضمنه من تعداد سكانى متقدم بالعمر ونسب متزايدة فى الإعالة والأعباء الناتجة عن ذلك على تمويل الإستفادة من المعاش والتزامات الرعاية الصحية بالنسبة للاستدامة والإستبقاء طويل الأمد للتمويل العام ، وعليه ، فإنها تعد مهمة ضرورية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وهى القيام بمراجعة وإعداد تقارير بشأن التأثيرات متوسطة وطويلة الأجل للدين العام .

٢٠- يجب تشجيع الاجهزة العليا للرقابة ، بين أمور أخرى ، على مايلى :

* مراقبة تطور الدين العام الضمنى .
* التأثير على الحكومة والادارة الحكومية لتحديد والإفصاح عن حجم الدين الضمنى ، وهذا يتعلق على الأخص بالإنفاق بالنسبة لبرامج السياسة الاجتماعية .
* مراعاة ، فى سياق العمل الرقابى ، حجم التكاليف المستقبلية المتكررة والتى تتسبب فيها الإجراءات الحكومية .
* التأثير على الحكومة والادارة الحكومية لاتخاذ خطوات مناسبة لمواجهة الدين العام الضمنى .

توصية رقم (٤) :

٢١- ينبغى أن تراعى الاجهزة العليا للرقابة إجراء مراجعات أداء للدين العام وادارة الدين كهدف أساسى ويمكن أن يتضمن هذا فحص تأثيرات القرارات المتعلقة بالموازنة وتحديد وتقييم المخاطر وإعداد تقارير بشأن تضميناتها المحتملة .

٢٢- إن مراجعة الاداء هى فحص الاقتصاد والكفاءة والفعالية للمنظمات أو البرامج أو المشروعات الحكومية متضمنة عمليات اتخاذ القرارات والتى يتم صياغتها من أجل تحقيق تحسينات لعمليات التشغيل الحكومية ، ولدى أغلب الأجهزة العليا للرقابة إلتزامات أو حقاً لائحياً للإعراب عن رأى سنوى بشأن القوائم المالية ، كما يقوم العديد منهم باستعراض ممارسة إدارة الدين من خلال مراجعات دورية للأداء ، وعليه فإن مراجعات أداء الدين العام وإدارة الدين غالباً ما لا تأخذ أهمية عالية وبسبب التداعيات الكبيرة لخدمات الدين المستقلة (سداد الفائدة وإعادة سداد رأس المال) المتعلقة بالموازنات الحكومية المعنية ، فإن مراجعات الأداء فى هذا المجال ستكتسب أهمية متزايدة فى المستقبل .

٢٣- يجب تشجيع الأجهزة العليا للرقابة ، بين أمور أخرى ، على مايلى :

عبدالقادر بن معروف ، رئيس محكمة المحاسبات فى الجزائر ، يبدى رأيا خلال المناقشات

* تحليل تكلفة الاقتراض ومخاطر إدارة الدين عند إجراء مراجعات الأداء .
* مراعاة التوقعات المستقبلية لنفقات الفوائد فى ضوء مختلف المخاطر ، على سبيل المثال ، التغيرات فى معدلات الفائدة أو معدلات أسعار صرف العملات .
* تعزيز تطوير المؤشرات المالية طويلة الأجل .

توصية رقم (٥) :

٢٤- يتعين على الاجهزة العليا للرقابة ، عند القيام بمراجعة الدين العام ، ضمان توافر الخبرات والمهارات المطلوبة لدى هيئة العاملين ، وأينما كان ملائماً ، فإن لدى الاجهزة العليا للرقابة الحق فى الحصول على المعرفة المتخصصة ، ونظراً للتحديات المعقدة للمراجعة فى بيئة دائمة التغيير يتطلب عمل برامج تمهيدية ومستمرة لتدريب العاملين ، وينبغى على الاجهزة العليا للرقابة ضمان تكييف وتعديل كاف للهياكل التنظيمية حتى يتسنى تحقيق أهدافها .

٢٥- إن مراجعة الدين العام وإدارة الدين مسألة بالغة التعقيد ، وفى حالات عديدة ، هناك نقاط للإتصال المباشر مع أسواق المال ورأس المال ، وفى المجمل يفترض هذا الموضوع الرقابى ضرورة توافر متطلبات محددة فيما يتعلق بمراجعى الاجهزة العليا للرقابة ، فتعتبر المعرفة الخاصة فى مجالات الاقتصاد وادارة الاعمال أمراً لاغنى عنه من أجل إجراء الرقابة فى هذا المجال ، إذا ما تم إحالة إدارة الدين العام أيضاً لأجهزة قد تقوم بتعيين عاملين من القطاع الخاص وكذا متخصصين ، فإن هذا ا لامر يعزز بصورة أكبر المطالب الملقاه على مراجعى الاجهزة العليا للرقابة ، فيتعين أن يكون المراجعين متكافئين مهنياً مع هيئة العاملين بالمؤسسات المشتركة فى إدارة الدين ، وهذا يتطلب برامج تدريب تمهيدية مناسبة ومستمرة .

٢٦- يجب تشجيع الاجهزة العليا للرقابة ، بين أمور أخرى ، على مايلى :

* تخصيص مراجعين متمرسين فى إدارة الدين والدين العام .
* تعيين مراجعين يمتلكون معرفة متمرسة فى الاقتصاد وإدارة الأعمال .
* دراسة ، على أساس حالة بحالة ، ما إذا كان الإعتماد المؤقت على الخبرات الخارجية قد يدعم بصورة قوية ودائمة ملاحظات المراجعة .
* تهيئة التدريب المبدئى والمستمر للعاملين نظراً لوضع دائم التغيير بصورة سريعة ومتعلق بأسواق رأس المال والنقد .
* تكييف هياكلها التنظيمية فى نطاق الحدود الموضوعة لإطار عملها السياسى والقانونى من أجل تلبية الإحتياجات دائمة التغيير فى الرقابة على الدين العام على نحو أفضل .

توصية رقم (٦) :

٢٧- يجب على الاجهزة العليا للرقابة دعم خبرائها اللازمين لتقييم تضمينات ومخاطر الادوات المالية الجديدة .

٢٨- إن نطاق المراجعة يتراوح ما بين المراجعات المالية ومراجعة استراتيجيات الدين فيما يختص بجوانب المخاطر والأداء ، ويواجه المراجعون تحديات ، إذا ما كان يتم استخدام الأدوات المالية الجديدة (كالفائدة أو مقايضات النقد) فى إدارة الدين ، ويمكن استخدام تلك الأدوات ، من بين استخدامات أخرى ، كحماية ضد تقلبات معدلات الفائدة ومعدلات أسعار صرف العملات ، ومع ذلك فإنها دائماً ما تكون متصلة بمخاطر ، وعلى ذلك يتعين على الاجهزة العليا للرقابة أن تكون قادرة على تقييم مثل تلك المخاطر والنظم ذات الصلة لإدارة المخاطر .

٢٩- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة ، بين أمور أخرى ، على ما يلى :

* بناء أو تعزيز خبرائها للقيام بتقييم السوق ومعدل الفائدة والإئتمان والسيولة ومخاطر التشغيل فى مجال إدارة الدين العام .
* فحص المؤشرات الخاصة بمدى إمكانية تعرض الموازنات العامة والادارة المالية وكذا النطاق المتعلق بإدارة الاصول والديون للمخاطر .
* مراقبة استخدام الادوات المالية الجديدة كمعدل الفائدة وفحص الإجراءات الحقيقية بالنسبة لتحديد ومراقبة والسيطرة على المخاطر والحد منها .
* التأكد عند اختيار هيئة العاملين ، من أن لديهم خبرات علمية كافية فى مجالات الأسواق المالية أو المصارف وإمدادهم بتدريب مستمر فى مجال المبتكرات المالية .

توصية رقم (٧) :

٣٠- إن مجموعة عمل الانتوساى للدين العام (سالفاً لجنة الدين العام) يجب أن تستمر فى عمل إسهامات كبيرة نحو المزيد من تطوير مراجعة الدين العام وإداراته ، وبإدراك التغيرات المتكررة فى هذا المجال المعقد والصعب ، والطلبات المتزايدة التى يتم مواجهتها فى الرقابة على الدين العام وإداراته ، يتعين على مجموعة العمل تكييف أنشطتها بصورة مستمرة إستجابة لأية تحديات جديدة تنشأ .

٣١- مع إدراك الأهمية المتزايدة لمسائل الدين العام بالنسبة للمراجعة الحكومية الخارجية ، فإن مجموعة عمل الانتوساى للدين العام (سالفاً لجنة الدين العام) قد تم تأسيسها فى اكتوبر ١٩٩١ ، وهى تقوم بدعم الاجهزة العليا للرقابة فى أداء مهمتها لتشجيع القيام بإعداد تقارير سليمة وحقيقية حول الدين العام وكذا الادارة السليمة للدين ، وهى تقوم بصياغة أدلة إرشادية وأبحاث بشأن قضايا جوهرية من أجل مساندة الاجهزة العليا للرقابة فى فى مجال الرقابة على إدارة الدين العام .

٣٢- تشجيع مجموعة العمل ، بين أمور أخرى ، على مايلى :

* المزيد من دعم خبراتها الراسخة فى الرقابة على الدين العام وإدارة الدين العام وتكييفها استجابة للبيئة دائمة التغيير فى الأسواق المالية وظروف الاقتراض الدولية .
* صياغة معايير للمراجعة والتقييم .
* إدارة شبكة عمل للاقتسام المستمر للمعلومات بشأن الدروس المستفادة وأساليب المراجعة والإصدارات ذات الصلة .
* تعزيز المناقشات واقتسام الخبرات فيما بين الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية .
* مؤازرة تبادل الخبراء من العاملين فيما بين الأجهزة العليا للرقابة .
* مواصلة دعم تدريب المراجعين من أجل الرقابة على الدين العام وإداراته .

موضوع (٢) : نظم تقييم الأداء القائمة على مؤشرات رئيسية :

مقدمة :-

ترأس مكتب المحاسبة الحكومية الامريكى الموضوع رقم (٢) بقيادة المراجع العام دافيد واكر و ومساعدة كريس ميم

نظراً لتزايد وتيرة التغيير فى كل جانب من جوانب الحياة ، تواجه الحكومات الوطنية فى كل أرجاء العالم تحديات جديدة وأكثر تعقيداً تتعلق بالمساءلة الحكومية والأداء ليس باستطاعتها أن تتناولها بمفردها ، إلا أن هناك أداة واحدة متاحة للمعاونة فى تناول تلك التحديات وتحقيق المردودات الوطنية ألا وهى صياغة مؤشرات وطنية رئيسية بغية قياس مدى التقدم نحو المردودات الوطنية المرجوة وتقييم الظروف والاتجاهات والمعاونة فى تناول الموضوعات المعقدة.

جزء من الجهود المبذولة لربط برامج وسياسات الحكومات بالنتائج الموجهة نحو المردود (كالشفافية الحكومية ومحاربة الفساد ومعدلات التعليم والوفاة والمحافظة على البيئة) وهى النتائج التى يهتم ويعنى بها المواطنون ، ويمكن للأجهزة العليا للرقابة ، من خلال ما تقوم به من أدوار ومسئوليات فى التوكيد على حسن الأداء ، والمساءلة داخل الحكومات الوطنية ، أن تلعب دوراً كذلك فى تحديد سبل تناول التحديات الوطنية الكبرى ، كما يمكنها كأجهزة محايدة المساهمة فى استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية بوسائل عديدة منها التثبت من إمكانية الإعتماد على تلك المؤشرات ومراجعتها ، ومن ثم المعاونة فى ضمان الاستخدام الفعال والملائم للمعلومات فى عملية صنع القرار والتعليم الحكومى ومختلف المناظرات ، كما يمكن لمجموعة من المؤشرات الوطنية الرئيسية أن تعد أداة لا غنى عنها لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة فى إجراء عمليات مراجعة الأداء وذلك من خلال توفير معلومات حقيقية بشأن الأداء الحكومى ، واعترافاً بأهمية الدول التى قامت بصياغة واستخدام مؤشرا ت وطنية رئيسية ، فضلاً عن مدى إفادتها للأجهزة العليا للرقابة فى الإضطلاع بسلطاتها ، فقد قرر المجلس التنفيذى للأنتوساى فى اجتماعه الـ ٥٤ الذى عقد فى شهر نوفمبر ٢٠٠٥ ، تبنى هذا الأمر كموضوع لمؤتمر عام ٢٠٠٧ .

لتناول هذا الموضوع ، قام مكتب المحاسبة الحكومية الامريكى ، كرئيس لهذا الموضوع ، بإعداد الورقة الرئيسية التى قامت بوصف المؤشرات الوطنية الرئيسية وقدمت نماذج وطنية ودولية لمثل هذه النظم ، كما قامت الورقة الرئيسية للموضوع الثانى بوصف الطرق التى يمكن من خلالها استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية والأدوار المحتملة التى يمكن للأجهزة العليا للرقابة القيام بها باستخدام تلك المؤشرات ، كما تضمنت تلك الورقة الرئيسية قائمة بالأسئلة التى استفسرت عن خبرات الأجهزة العليا للرقابة بالنسبة للمؤشرات الوطنية الرئيسية ومنها كيف يمكن العمل بفعالية مع تلك المؤشرات والفرص والمخاطر والتحديات المتعلقة بهذا العمل ، وكذلك كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة ومنظمة الانتوساى العمل بأفضل صورة مع بعضها البعض ومع غيرهم من المنظمات فيما يختص بصياغة واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية ، وبالمساندة القوية التى قدمتها المكسيك ، وهى الدولة المضيفة للمؤتمر ، تمت ترجمة الورقة الرئيسية وتوزيعها على الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بمنظمة الانتوساى والبالغ عددها ١٨٦ جهازاً فى سبتمبر ٢٠٠٦ .

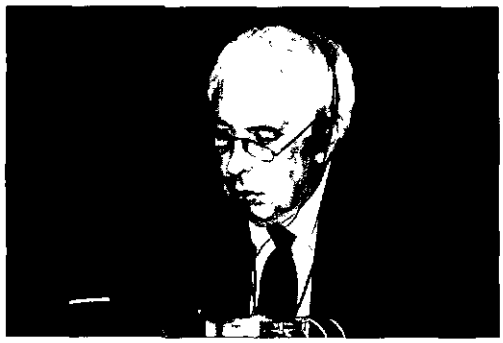

كيفين برادى، المراقب والمراجع العام بنيوزيلندا
عمل كمنسق / مقرر جلسة نقاش الموضوع(٢)

قام أربعة وثلاثون جهازاً أعلى للرقابة بإعداد أوراق قطرية تناولت المسائل المثارة فى الورقة الرئيسية ، وتصف الاوراق القطرية العمل الذى قامت به الاجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بصياغة وتبنى مؤشرات وطنية رئيسية والرقابة عليها ، كما قام رئيس الموضوع بتحليل الأوراق القطرية وإيجاز وتركيب هذه المعلومات فى ورقة النقاش الخاصة بالموضوع الثانى ، وكانت تلك الاوراق القطرية إلى جانب ورقة النقاش الناجمة عنها بمثابة أساس للعرض الذى قدمه المراقب والمراجع العام الأمريكى ، السيد ديفيد ووكر ، وكذا للمناقشات التى جرت خلال الجلسات العامة للموضوع الثانى ، وفى هذا السبيل ، تلقى الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة عوناً جاداً من زملائه مسئولى الموضوع الثانى ، حيث عملت الهند كنائب للرئيس ، وبيرو وجنوب إفريقيا كمنسق ونيوزيلندا وتونس كمقررين .

نتائج النقاش :

فى.جى كول ، المراقب والمراجع العام للهند
ونائب رئيس موضوع (٢)

قام أعضاء الوفود بالانكوساى بمناقشة عدداً من الموضوعات المتعلقة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية ، وبإدوارهم وخبراتهم الخاصة بإجراء الانشطة المتعلقة بتلك المؤشرات ومثال ذلك أن قامت الوفود بتبادل خبراتها الثرية فى استخدام المعلومات المتعلقة بالأداء – والتى تتضمن فى بعض الحالات المؤشرات الوطنية الرئيسية – وذلك لإعداد تقارير عن توجهات الموازنة الحكومية وقرارات التخطيط خاصة المتعلقة بخطط التنمية القومية ،

كما ناقشت الوفود الادوار التى يمكن للأجهزة الرقابية أن تلعبها فى تسهيل وتقييم مجموعات هرمية متداخلة لمؤشرات الأداء والتى تتضمن :

* مؤشرات عالمية (كأهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة) .
* مؤشرات وطنية (بيئية وصحية وتعليمية ورفاهية اجتماعية) .
* مؤشرات قطاع عام / حكومى .
* مؤشرات أجهزة حكومية / ووحدات .
* مؤشرات خاصة بالسياسة أو البرامج أو الخدمات .

ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقوم بفحص المؤشرات (واستخدامها خلال ما تقوم به من عمليات مراجعة الأداء) على أى مستوى فضلاً عن العلاقات المتداخلة والربط فيما بين المستويات المختلفة .

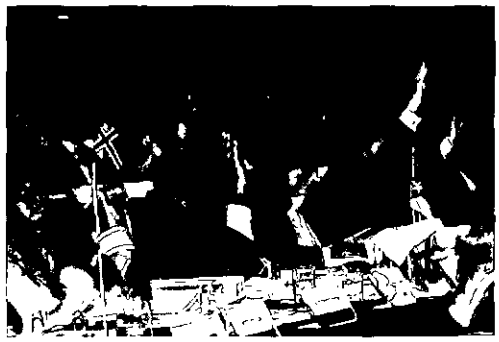

شارك أعضاء الوفود بصورة نشطة فى مناقشات الموضوع رقم (٢)

أكد أعضاء الوفود على أنه بإمكان الاجهزة العليا للرقابة لعب دور هام فى الاسهام فى تصميم وصياغة وتبنى واستمرار تحسين المؤشرات الوطنية الرئيسية وفى ذات الوقت تحافظ على استقلالها حتى يمكنها لاحقاً مراجعة المعلومات التى تقدمها تلك المؤشرات ، ومع ذلك وما يعد أكثر أهمية أنه كان هناك موافقة جماعية فيما بين أعضاء الوفود على ضرورة دعم استقلالية الاجهزة العليا للرقابة والحفاظ على مصداقيتها بغض النظر عن دورها المفترض ، أن وجد ، فى التعامل مع المؤشرات الوطنية الرئيسية

وفى نفس الوقت ، ذكر العديد من الوفود أنه يتعين على الاجهزة العليا للرقابة السعى نحو عمل مساهمات ايجابية فى هذا المجال كوسيلة لدعم قيمتها بينما تقوم بإدارة أية مخاطر استقلال ذات صلة ، وعلى الرغم من قيام الوفود بمناقشة نطاق واسع للقضايا المتعلقة بأدوارهم وخبراتهم فى إجراء عمل مرتبط بمؤشرات وطنية رئيسية ، إلا أن الموضوعات التالية سادت مناقشات الجلسة وعكست النقاط المثارة فى الأوراق القطرية ، غير أن أساس كل تلك الموضوعات ، كان موضوعاً محورياً ألا وهو : قرار الجهاز الاعلى للرقابة بشأن كيفية وما إذا كان العمل المرتبط بالمؤشرات الوطنية الرئيسية يجب أن يكون فحسب نتاج موقفه الفريد الخاص ، وذلك متضمناً سلطات الجهاز الأعلى للرقابة وقدراته وأولوياته واحتياجاته الوطنية .

<u>أدوار الاجهزة العليا للرقابة المرتبطة بالعمل فى مجال إنشاء مؤشرات وطنية رئيسية :</u>

ناقشت الوفود كيفية قيام الاجهزة العليا للرقابة بالمساهمة من خلال نشاطها الرقابى وما يتعلق به من أعمال فى تصميم وصياغة وتبنى واستمرار تحسين ومراجعة المؤشرات الوطنية الرئيسية ، وقد ذكرت الكثير من الأجهزة العليا للرقابة أنه بإمكانها إنجاز دور أو أكثر من الادوار الخمسة الواردة بالورقة الرئيسية والمتناولة بالتفصيل فيما يلى ، والمجهودات الخاصة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية فى داخل دولة ما ، بالاضافة الى السلطة القانونية للجهاز الأعلى للرقابة وقدراته المؤسساتية وطبيعة العمل الذى يؤثر فى الادوار التى يتولاها طبقاً لما ذكره الوفود ، كذلك أكدت الوفود على أنه بغض النظر عن الادوار المنوطة به ، يجب الحفاظ على استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة وحمايتها ، وفى هذا الشأن ، فإنه محتمل جداً أن تشارك الاجهزة العليا للرقابة فى الرقابة على المؤشرات الوطنية الرئيسية غير إنها يمكن أن تشارك فى مجالات أخرى أيضاً اعتماداً على نطاق السلطات المخولة اليها ، كما قامت الوفود خلال النقاش وفى أوراقها القطرية ببيان كيفية قيام الاجهزة العليا للرقابة بالحفاظ على استقلاليتها بينما تقوم بأداء مختلف الأدوار .

- اعترافاً بقيمة وأهمية مثل تلك المؤشرات ، قامت بعض الاجهزة العليا للرقابة بتحديد الحاجة إلى مؤشرات وطنية رئيسية فى داخل دولهم ، وكذلك فيما لديها من أنشطة رقابية وما لديها من نفاذ بصيرة وحكمة علاوة على قدرتها على جمع الأطراف المعنية مع بعضها البعض ، فإن الأجهزة العليا للرقابة بمقدورها عمل حالة إلزام بالنسبة لأهمية صياغة واستخدام مثل تلك المؤشرات والنظم من أجل تقييم مكانه وتقدم الدولة فى مجال بعينه أو فى كافة المجالات . وقد كان هناك اتفاق جماعى على أن هذا الدور – فى بعض الحالات ، يمكن أن يزيد نطاق سلطة الجهاز الاعلى للرقابة – ويمكن لها أن تغامر بصياغة سياسة فى هذا الشأن ، كما لاحظ أخرون أن الجهاز الاعلى للرقابة ليس بحاجة إلى أن يسعى للقيام بنشاط ويوصى بصياغة المؤشرات الوطنية الرئيسية ، بل بالأحرى بإمكان الاجهزة العليا للرقابة الاشارة الى المؤشرات الوطنية الرئيسية بوصفها أداة واحدة متاحة لمعاونة الحكومات على تناول التحديات

الوطنية المعقدة ، كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة إبلاغ صانعى القرار بشأن السبل التى يمكن من خلالها استخدام المؤشرات والسماح لهم بتقرير ما إذا كان صياغة مثل هذا النظام يعد أمراً مضموناً ومؤكد ، كذلك يمكن للأجهزة العليا للرقابة وصف مزايا ومخاطر صياغة واستخدام مثل هذا النظام ، فعلى سبيل المثال ، بمقدور نظم المؤشرات الوطنية الرئيسية الاحاطة بالتخطيط الاستراتيجى وتعزيز الشفافية ودعم إعداد تقارير المساءلة المحاسبية والأداء وتسهيل عملية تحليل السياسة وتقييم البرامج والقيام على نحو أفضل بإبلاغ العامة فيما يتصل بالقضايا الرئيسية .

- بوصفها أجهزة مستقلة ، يمكن للأجهزة العليا للرقابة لعب دوراً هاماً على نحو محدد فى الإسهام فى مجهودات الترقى والتعليم فيما يتصل بالمؤشرات الوطنية الرئيسية ، وكما تم ذكره فى الورقة الرئيسية ، فإن تحقيق النجاح فى صياغة نظم ومؤشرات وطنية رئيسية أمراً يتطلب تضافر جهود أطراف عديدة على مدار فترة زمنية مطولة ، وإن الاجهزة العليا للرقابة ، بوصفها أطراف غير حزبية ولاتتبع فكراً أيدولوجياً معيناً وغير متحيزة ، فإن باستطاعتها ، الإتيان بمجموعة مختلفة من الافراد والمنظمات وجمعهم مع بعضهم البعض وتشجيعهم على المكوث والتركيز على المشروع الهام طويل الأمد لصياغة نظم ومؤشرات وطنية رئيسية يمكن الإعتماد عليها ، كما أعربت الاجهزة العليا للرقابة ، فى أوراقها القطرية وخلال المناقشات ، عن قلقها بشأن الفقدان المحتمل للإستقلالية و/أو الحكم الذاتى استناداً إلى طبيعة ومدى اشتراكهم فى تصميم المؤشرات ، وهذا حينئذ ، قد يعيق قدرتهم على القيام بصورة موضوعية بمراجعة تلك المؤشرات فى المستقبل ، وفى النهاية ، رأت كافة الوفود هذا على أنه تحذير هام للغاية :

  لاينبغى أن تكون الاجهزة – ولايجب أن ينظر اليها على أنها منخرطة بصورة مباشرة فى انتقاء المؤشرات الواجب أن يقررها القادة السياسيين وصانعى السياسة ، كما اقترحت الوفود وسيلتان للتخفيف من الادراك فى فقدان الاستقلالية ، وباستطاعة الاجهزة العليا للرقابة الإحتفاظ باستقلاليتها عن طريق توفير المشورة الفنية / فى مجال الخبرة فقط أثناء صياغة المؤشرات وليس المشاركة فى الانتقاء الفعلى للمؤشرات ، وبديلاً عن ذلك ، كان هناك اقتراحاً أخر يقول بعدم الإنخراط بصورة مباشرة فى أثناء مرحلة صياغة المؤشرات (بل المساهمة فيها بصورة غير مباشرة من خلال العمل الرقابى) وأداء دور رقابى بعد الصياغة .

- بمقدور الاجهزة العليا للرقابة كذلك تقييم العملية المستخدمة لصياغة المؤشرات و/أو النظم ، وبالنظر الى المنظمات والأفراد المنخرطين فى عملية الصياغة وأدوارهم الخاصة ، فإن الجهاز الاعلى للرقابة باستطاعته ضمان توازن العملية وتوفير فرص مناسبة لمشاركة المواطنين وأن المؤشرات الناتجة و/أو النظام يعد مفيداً ، إضافة إلى ذلك ، أقرت الاجهزة العليا للرقابة ، التى قامت بالفعل بأداء هذا الدور بتقييم كيفية اعداد تقارير بالمعلومات المتعلقة بالمؤشرات ومدى إتاحة الحصول عليها من جانب المواطنين وصانعى القرار .

- أقر عدد من الأجهزة العليا للرقابة أن بإمكانهم أو أنهم قد قاموا بالفعل بمراجعة جودة وسلامة وإمكانية الاعتماد على معلومات المؤشرات ، كما أن باستطاعة الاجهزة كذلك التعليق على مدى صلة وترابط معلومات المؤشرات ، وفى الاساس يستلزم تلك الأدوار تقييم مدى معقولية و/أو إمكانية الاعتماد على البيانات الصادرة عن مؤشر أو نظام المؤشرات – وهو دور يعد مألوفاً بالفعل للأجهزة

العليا للرقابة استناداً إلى عملهم فى الرقابة المالية أو الرقابة على الأداء ، وفى القيام بذلك أقـرت الوفـود أن الجهاز الأعلى للرقابة بإمكانه توفير توكيد معقول لصانعى السياسة بإمكانيـة اسـتخدام المعلومـات لتعزيـز القرارات ، إضافة إلى ذلك ، عندما يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتحديد موضوعات معينة مع جودة أو سـلامة أو إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات ، فإن بإمكانه كذلك تقييم كيفية تأثير تلك الموضوعات على صـناعة القرارات ، فعلى سبيل المثال ، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تقييم ما إذا كـان منفـذو البرنـامج يـستخدمون مجموعة متوازنة من الاجراءات لإدارة برامجهم ومدى توافق (أو عدم توافق) إجراءات البـرامج تلـك مـع النتائج الوطنية .

- أخيراً يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام مؤشرات لتقييم وإعداد تقارير بشأن مدى التقـدم الـوطنى ، والعديد من الأجهزة العليا للرقابة أقرت ، فى أوراقها القطرية أنها قد قامـت بالفعـل باسـتخدام المؤشـر ومعلومات أخرى ذات صلة بغية توفير "بطاقة تقرير" لوضع الدولة وتقدمها ، فى موضوع محدد أو إجمالاً ، كما ذكرت الوفود أن هذا الإهتمام المركز قد أدى إلى نتائج محسنة على أساس وطنى . وبمرور الوقت ، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة كذلك استخدام هذه المعلومات لتقييم الإتجاهات ومضاهاة أداء الدولة مـع أداء غيرها من الدول ، وفى هذا الصدد ، فإن استخدام جهاز أعلى للرقابة لمعلومات بشأن المؤشرات الوطنيـة الرئيسية كان يرى على أنه شكل مختلف ، إلا أنه مع ذلك يعد خطوة قادمة طبيعية بالنـسبة للعديـد مـن الاجهزة العليا للرقابة التى تقوم بصورة متزايدة بإجراء مراجعات الأداء ، وعلى الجانب الأخـر ، أقـرت بعض الوفود أنها تعتقد أن هذا الدور يقع خارج نطاق سلطة أجهزتها ، وفى تلك الحالات والنماذج أعتقدت الوفود أن تحديد الأهداف وتقييم مدى التقدم نحوها كان من الافضل أن يكـون هو دور المسئولين المنتخبين ، وإذا ما كان هذا هو الحال ، فبمقدور الجهاز الأعلى للرقابة الحد من تدخله لايجاز معلومات المؤشـرات من أجل توفير نظرة عامة لأداء الدولة ، متيحاً لصانعى القرار استخدام هذه المعلومات لبناء أحكام بـشأن الوضع والتقدم الوطنى.

المعرفة والقدرات والمهارات :-

لاحظت الوفود أنه ، فى حالات عديدة ، من أجل النجاح فى تلك الأدوار سالفة الذكر ، هنـاك حاجـة لتوسـيع معرفة ومهارات وقدرات هيئة العاملين لديها بصورة كبيرة ، وكما ورد فى الأوراق القطرية ، أكـدت غالبيـة الأجهزة العليا للرقابة على الحاجة إلى بناء المهارات والمعرفة فى عدد من المجالات الفنية التـى تعـد هامـة بالنسبة للعمل بشأن المؤشرات متضمنة الإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات والإقتصاد والمحاسبة ، علاوة علـى زيادة المعرفة بمادة الموضوع المتعلق بالقضايا الثقافية والاجتماعية والبيئية والإقتصادية الرئيسية حيث يتعين أن يكون لدى المراجعين الذين يعملون فى المؤشرات الوطنية الرئيسية القدرة التحليلية للنظر عبر مختلف مجـالات القضايا المختلفة ، وتوفير رؤى تفصيلية بشأن المؤشرات الفردية والبيانات ذات الصلة ، مثـل قـضايا جـودة البيانات على سبيل المثال ، وربما يكون على النحو الاكثر أهمية تقييم اتجاهات الأداء المقترحـة مـن جانـب مؤشرات محددة وكيفية إمكانية عمل الحكومة مع شركاء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكوميـة سـواء على المستوى الوطنى ، أو حيثما كان ذلك ملائماً ، على المستوى الدولى من أجل تحسين وضع وتقدم الدولة .

إن الأدوار المتباينة للجهاز الاعلى للرقابة لها مدلولات هامة بالنسبة لأهلية وكفاءة العاملين ، وبالتالى بالنـسبة لتدريب وتطوير وتعيين العاملين بالجهاز الأعلى للرقابة ، وأكدت الوفود على أنه يتعين على الأجهـزة العليـا للرقابة ، لكى تكون ناجحة ، أن تجذب وتطور وتستبقى العاملين عن طريق المزج الصحيح بين الموهبة

والمهارات المكتسبة ، وهذا قد يتطلب على سبيل المثال قيام الاجهزة العليا للرقابة بتحديد مهارات معينة عند قياس الأداء أو تحديد جودة البيانات أو تقييم نظم تكنولوجيا المعلومات .

كذلك فإن الأجهزة العليا للرقابة فى حاجة متزايدة إلى دراسة ما إذا كان يتعين عليها التعاقد من أجل المهارات المتخصصة التى تحتاجها وكيف يمكن الإتيان بالموظفين المتعاقدين والعاملين الدائمين مع بعضهم البعض بغية تشكيل شراكات فعالة .

إن الأجهزة العليا للرقابة التى تعمل مع أجهزة عليا للرقابة أخرى (من خلال الانتوساى أو أية تشكيلات أخرى) يجب أن تعمل جاهدة لتشجيع وإمداد العاملين بالتدريب والتنمية المهنية ، فمثل تلك المبادرات يمكن أن تساعد على تحقيق كفاءة العاملين وإحاطتهم بالاساليب والتقنيات والمفاهيم الجديدة اللازمة للوفاء بمختلف الأدوار المرتبطة بتصميم وصياغة وتبنى والتحسين المستمر ومراجعة المؤشرات الوطنية الرئيسية .

مشاركة المعلومات :-

أكدت العديد من الوفود على قيمة اقتسام المعرفة والمعلومات حول المؤشرات الوطنية الرئيسية علاوة على خبراتهم المحددة والدروس المستفادة من جانب الأجهزة العليا للرقابة فى جميع أرجاء العالم ، وفى هذا الصدد ، فإن الدور النشط الذى لعبته الانتوساى بصفة عامة ومجموعات العمل الاقليمية بصفة خاصة والإجراءات التعاونية الأخرى فيما بين الاجهزة العليا للرقابة في مجال الإعتراف والتجاوب مع اختلافات السلطات المخولة للأجهزة العليا للرقابة تم النظر الي ذلك بصورة رحبة على أنه يوفر أساساً يمكن أن تبنى عليه مجهودات إضافية ، قامت الوفود بتحديد المعلومات التى يمكن اقتسامها من خلال عدد من الوسائل ، فعلى سبيل المثال ، يمكن للأجهزة العليا للرقابة اقتسام خبراتها والدروس المستفادة من خلال المشاركة فى ورش العمل وحلقات الدرس والمؤتمرات والأحداث المرتبطة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية التى يتم تنظيمها بمعرفة منظمات دولية كالأمم المتحدة (UN) ومؤسسات بريتون وودز (كالبنك الدولى) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) أو المنظمات الاقليمية (كالإتحاد الاوروبى) ، ومنظمات المجتمع المدنى ، إضافة إلى ذلك قامت أجهزة عليا للرقابة عديدة بتحديد أدواراً بعينها ترغب فى أن ترى منظمة الانتوساى تضطلع بها من أجل تسهيل التعامل مع المؤشرات الوطنية الرئيسية مثل صياغة الأدلة أو المعايير بالنسبة لأشتراك وانخراط الجهاز الأعلى للرقابة فى هذا العمل وكذا معايير الرقابة وإعداد التقارير ذات الصلة .

خبرات الأجهزة العليا للرقابة مع قياس أدائها :

باستطاعة الأجهزة العليا للرقابة استخدام خبراتها فى مجال قياس الأداء بغية "أخذ موقع القيادة بواسطة أعطاء المثل والنموذج" والإحاطة بمجهودات أوسع متصلة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية ، وتستخدم الأجهزة العليا للرقابة مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس أدائها ، وهى تتضمن عدداً من المقاييس تتناول المدخلات والمخرجات والنتائج والكفاءة ومقاييس أخرى ، وفى حين أنها تشكل تحدياً كبيراً لتبنى وإظهار أفضل الممارسات فى الادارة الداخلية ، فإن أجهزة رقابية عديدة لديها ميزة تتمثل فى أنها تتمتع بهيئة عاملين خبراء فى هذا المجال ، كما أن لديها معرفة كبيرة تستقى منها ، وعلى ذلك يمكن للأجهزة العليا للرقابة إبراز نجاحاتها وشرح التحديات التى واجهتها فى قياس أدائها ، ومع ذلك

وفود من العراق زارت عرض مجموعة عمل الانتوساى لمراجعة البيئة خلال استراحة من أجل مناقشة مسائل بيئية مع ممثلى مجموعة العمل

اشارت الوفود كذلك إلى أنه سيكون هنـــاك فائـــدة كبيرة من إقتسام الخبرات والمعلومـــات المتـــصلة بمجهودات الجهاز الأعلى للرقابة فى قياس أدائـــه وتقييم رضاء العميل وتحديد الإسهامات للأولويات والنتائج الوطنية، وكان هناك تفهما عريضاً عن أن تحديد الممارسات الجيدة فى قيـــاس أداء الجهـــاز الأعلى للرقابة كانت مسألة قائمـــة لمـــدة طويلـــة بالنسبة للانتوساى وعلى ذلك، للتحرك للأمام، فإن مجهودات إقتسام أفضل الممارسات فى قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة يجب أداؤها بالتنسيق التـــام مع مجموعات عمل الانتوساى التى تعمل بـــصدد هذه المسألة .

التوصيات

تمشياً مع الحاجة الطاغية للحفاظ على إستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وإستخدام الـــدور الرقـــابى المستقل كأساس ، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة مواصلة إظهار إهتمامها الحيوى فى تحقيق تحسينات فى أداء الحكومة ومجال المساءلة ، وفى بعض الحالات، يمكن إظهار هذا الإهتمام الحيوى من خـــلال العمـــل المرتبط بصياغة وتبنى والعمل على التحسن المستمر والرقابة على المؤشرات الوطنية الرئيسية، ومع ذلك، ومما يعد فى غاية الأهمية ، أن كل من تلك المجهودات المرتبطة بالمؤشرات الوطنية الرئيـــسية يجـــب أن تكون دقيقة بالنسبة للقدرات والسلطات الواسعة الإختلاف للأجهزة العليا للرقابة وللأولويات والاحتياجـــات الوطنية المختلفة ، وعلاوة على ذلك ، تم التأكيد على أن التوصيات التالية هى من أجل دراســـة ومراعـــاة الأجهزة العليا للرقابة للتطبيق المحتمل طبقاً لظروفها المحددة ، وهل تؤدى تلك التوصيات إلى فرض المزيد من المتطلبات والسلطات المخولة للأجهزة العليا للرقابة ، وعلى تلك الخلفية عرضت الوفود عدة توصـــيات فى مجالين : (١) أمور يقوم بدراستها جهاز أعلى للرقابة بشكل فردى و(٢) أمر يرجع لمنظمة الانتوســـاى بوصفها مؤسسة .

١- أينما أمكن ، يجب حث الأجهزة العليا للرقابة على :

* دراسة المساهمة فى صياغة إطار قانونى يوضح أدوار ومسئوليات كافة الأطراف المنخرطة فـــى إعداد التقارير وإدارة الأداء .
* بالنسبة للدول التى لاتمتلك نظام مؤشرات وطنية رئيسية ، بمقدور الأجهزة العليا للرقابة توضـــيح المزايا والمخاطر المرتبطة بإمتلاك مثل هذا النظام .
* من أجل الإحتفاظ بالإستقلالية ، يمكن أن يمد عمل الأجهزة العليا للرقابة صانعي القرار بتفهم لأطر العمل والمعايير والممارسات الجيدة التى ستكون هناك حاجة لتطبيقها من أجل ضمان جودة البيانات اللازمة للأحاطة بصياغة مؤشرات وطنية رئيسية .

* عن طريق الحفاظ على الإستقلالية خلال عملية صياغة وتصميم المؤشرات الوطنيـــة الرئيـــسية ، يمكـــن للأجهزة العليا للرقابة تقييم ومراجعة العملية المستخدمة لصياغة المؤشرات والـــنظم ومراجعـــة الجـــودة والسلامة وإمكانية الإعتماد عليها علاوة على التعليق على مدى أن تكون معلومات المؤشرات ذات صلة .
* كخطوة أخرى، يمكن للأجهزة العليا للرقابة تحرى كيف أن هذا الدور والعمل المرتبط به ســـيوفر تأكيـــداً للمواطنين ولصانعى القرار على أن عملية الصياغة أخرجت معلومات تعتبر مفيدة ومناسبة للإستخدام مـــن جانب صانعى القرار .
* تحرى الفرص لبناء القدرات المؤسساتية اللازمة داخل الأجهزة العليا للرقابة من أجـــل القيـــام بالأعمـــال المرتبطة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية، وهذا يتضمن، فى الحد الأدنى، توفير تـــدريب وتطـــوير كـــافيين، وإمداد هيئة العاملين بمزيج صحيح من المعرفة والمهارات .
* التعاون فى مجال زيادة قدرات الأجهزة العليا للرقابة الأخرى عن طريـــق إقتـــسام المعرفـــة والـــدروس المستفادة فى العمل فيما يتعلق بالمؤشرات الوطنية الرئيسية من خلال عمليات التبادل والتعاون الإستراتيجى مع أجهزة عليا للرقابة أخرى، ومجموعات العمل السبع الإقليمية التابعة للانتوساى ومنظمات دولية أخرى .
* دراسة تأسيس علاقات عمل مع هيئات المجتمع المدنى المشاركة فى أنشطة مرتبطة بـــصياغة وإســـتخدام مؤشرات وطنية رئيسية من أجل المزيد من إقتسام المعلومات وتعزيز مختلف الأدوار التى يمكن للأجهـــزة العليا للرقابة أداؤها بصورة فردية فيما يتعلق بصياغة وإستخدام المؤشرات الوطنية الرئيـــسية مـــن أجـــل تعزيز فعالية وشفافية والقدرة على مساءلة الحكومة .

٢- من أجل تسهيل إقتسام المعلومات فيما بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بها ومن أجل ضمان نجاحهم فـــى أداء مختلف الأدوار المرتبطة بالتعامل مع المؤشرات الوطنية الرئيسية ، فإنه يتعين على منظمة الانتوساى :

- تأسيس مجموعة عمل فى داخل الانتوساى من أجل :

* تجميع ونشر المعلومات المرتبطة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية مثل مسائل الإستقلالية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والدراسات المتميزة وتطبيقات الرقابة والمنهجيات والنتائج من المراجعات ذات الـــصلة والتقييمات التى يجريها الأعضاء، ويمكن للانتوساى نشر هذا من خلال عدد من المواقـــع مثـــل موقعهـــا الالكترونى ومقالات فى المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ومنشورات وأوراق عمل ومنتديات وورش عمل ومؤتمرات وأحداث أخرى .
* العمل فى تعاون وتنسيق وثيق مع مجموعات العمل الإقليمية للانتوساى بينما فى ذات الوقت المساعدة فى توفير بيئة سليمة لأية مجهودات لتوفير مؤشرات إقليمية وعالمية تتوافق مع المؤشرات الوطنية .
* عمل توصيات للجنة المعايير المهنية للانتوساى ترتبط بصياغة ونشر أدلة إرشادية ومعـــايير بالنـــسبة لإنخراط الأجهزة العليا للرقابة فى معلومات الأداء وإستخدامها بصفة عامة وفى الإنخـــراط واســـتخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية بصفة خاصة .
* صياغة – بالترابط مع مبادرة تنمية الانتوساى – برامج تدريب ذات صلة بالنسبة للعاملين بالجهاز الأعلى للرقابة من أجل إقتسام المعرفة ودعم المهارات والقدرات .

* إقامة علاقات عمل مع المنظمات الدولية الأخرى، على سبيل المثال منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD ومؤسسات بريتون وودز Bretton Woods (كالبنك الدولى) والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (كالإتحاد الأوروبى) ومنظمات المجتمع المدنى، والمشاركة فى مجهودات المؤشرات الوطنية الرئيسية من أجل إقتسام مزيد من المعلومات ودعم مختلف الأدوار التى بإمكان الأجهزة العليا للرقابة أداؤها فيما يتصل بصياغة وإستخدام مؤشرات وطنية رئيسية لدعم فاعلية والقدرة على المساءلة والشفافية الحكومية .

- ينبغى على الانتوساى القيام بمزيد من توجيه وإدارة مجموعة عمل القدرة على المساءلة والشفافية بغية جمع ونشر أمثلة تفصيلية لمقاييس الأداء التى تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة الفردية من أجل تقييم أدائها وتقدمها والتأكيد على قدرتها على المساءلة نيابة عن مواطنى دولها .

ختام المؤتمر بالتقدير لجهود المكسيك
والتطلع لجنوب أفريقيا

عندما أتى الانكوساى التاسع عشر إلى الختام فى العاشر من نوفمبر، أعربت الوفود بالإجماع عن إمتنانهـا وتقديرها للسيد / جونزالز دو أراجون وهيئة العاملين معه الذين عملوا بلا كلل لضمان إنجاز مؤتمر ناجح، فقد كان التخطيط والإدارة لكافة جوانب المؤتمر ممتازة - كذلك كانت الضيافة الدافئة والكريمة التى قدمت للوفود لحظة وصولهم إلى مكسيكوسيتى - كما ساهم التخطيط فى جعل المؤتمر حدثاً يعتبر علامـة فـى تاريخ الانتوساى .

استمتع المشاركون بأمسيه موسيقية راقصة قدمته فرقة الباليه الفولكلورى المكسيكى الشهيرة

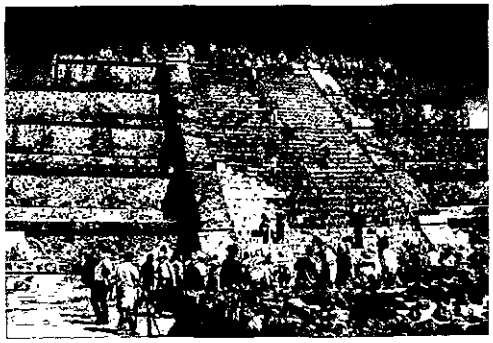

زيارة إلى الأهرامات القديمة للتيوتيهوكان على مشارف ميكسيكو سيتى كانت فترة إستراحة مشاورات أحسن الإستفادة منها من جانب المؤتمر

د/ جوزيف موزر ، السكرتير العام للانتوساى قدم هدايا تقدير نيابة عن الأعضاء إلى مضيف المؤتمر أرتورو دو أراجون (يساراً) ومدير المؤتمر، بنجامين فوينتس (يميناً)

جزء من برنامج المرافقين وقد كان رحلة لمدة يوم واحد لمدينة تاكسكو التاريخية على الطريق الملكى السريع بين أكابلكو وميكسيكو سيتى المشهورة بكونها مركزاً لحرف وفنون الفضة

دعوة إلى الانكوساى العشرين :

بالنظر إلى المستقبل، فإنه جار بالفعل التخطيط لمؤتمر الانتوساى الذى ينعقد كل ثلاثة سنوات والذى ستستضيفه جنوب افريقيا فى عام ٢٠١٠، وقد تم توجيه الدعوة الرسمية من ترينيس نومبيمب، المراجع العام لجنوب افريقيا وتم قبولها بتهليل وإبتهاج فى الجلسة الختامية العامة ، وسيتم فى الإجتماع السنوى للمجلس التنفيذى فى نوفمبر ٢٠٠٨، عمل مزيد من الخطط بالنسبة لمؤتمر عام ٢٠١٠ مثل إنتقاء الموضوعات ومسئولى الموضوعات، وفى عام ٢٠٠٩، سيستضيف الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب افريقيا الإجتماع السنوى للمجلس التنفيذى .

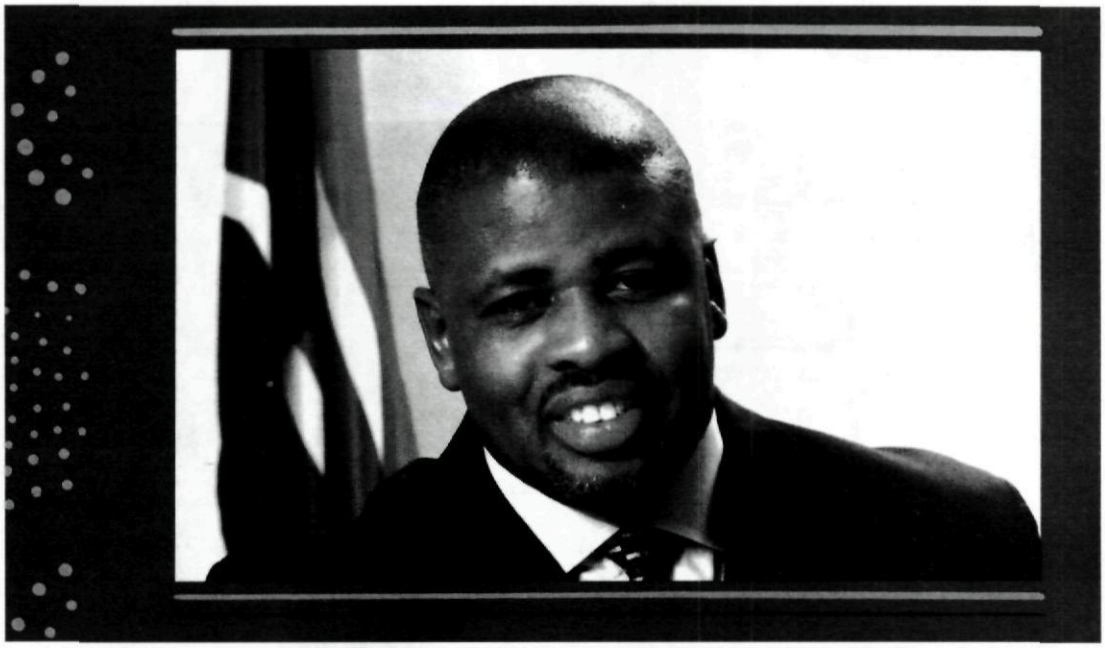

كلمة من المراجع العام لجنوب أفريقيا

إنه ليشرفنى الإعلان عن إستضافة جنوب أفريقيا للانكوساى العشرين فى عام ٢٠١٠، وإننا نتطلع لتقديم هذا الحدث لكافة الأجهزة العليا للرقابة ليلتقوا ويقتسموا المعرفة والتحديات وأفضل الممارسات .

ولكوننا أجهزة عليا للرقابة من كل أنحاء العالم، فإن السلطات المفوضة لنا متشابهة من حيث أننا فى حاجة إلى إضافة القيمة لمجتمعاتنا عن طريق تمكين القدرة على المساءلة والإدارة داخل القطاعات الحكومية الخاصة بنا، وبصفتنا جهاز أعلى للرقابة لجنوب أفريقيا، فإننا على دراية بصفة خاصة بأهمية بناء ثقة الجمهور فى دولتنا .

فى جنوب أفريقيا، تعتبر الديمقراطية ناشئه إذ أن أول إنتخاب ديمقراطى تم منذ ثلاث عشر عاماً فقط، إنها ديمقراطية ضحى الناس من أجلها بالكثير، إن الإنتقال من دولة الظلم وعدم المساواة إلى دولة تتيح حق الإقتراع العام والإقتراع كان سلمياً وتم النظر إليه دولياً على إنه "معجزة" .

تتألف جنوب افريقيا من إناس متنوعون ونابضون بالحياه ، وصاغ الشاعر ديزموند توتو الحاصل على جائزة نوبل عبارة "امة قوس قزح" كى يلخص تنوعنا وتباينا ، ويعتمد النمو والإتزان لأمة قوس قزح هذه على ديمقراطية متواجدة بصورة كبيرة، وهذا هو السبب فى كوننا فى مكتب المراجع العام لجنوب أفريقيا جادين بشأن تلبيه نطاق سلطتنا الدستورية .

إن تعهد مكانتنا المرموقة تتمثل فى أننا نتواجد من أجل تعزيز الديمقراطية من خلال تمكين المراقبة والقدرة على المساءلة والادارة فى القطاع العام،.ومن ثم بناء ثقة الجمهور، وإننا نكافح ونناضل كل يوم من اجل جعل هذا التعهد واقعاً حقيقياً .

إن جنوب أفريقيا دولة رائعة، غنية فى مواردها الطبيعية وهى متطورة جداً، وبينما يمكن إعتبارانا دولة متطورة فى بعض المناحى، فإننا، بصورة متناقضة، نعد فى ذات الوقت سوقاً ناشئة ودولة نامية .
إننا أمة تواجه تحديات كبيرة متضمنه مستويات مرتفعة من البطالة (٢٥,٥%)، وإنتشار الإيدز، وإنعدام المهارات والخبرات فى العديد من المجالات، وجزء كبير من السكان لا يزال غير مدرباً، كما أن هناك مستويات كبيرة من الفقر .
إن تزايد اعتمادات الموازنة بالنسبة للمنافع الاجتماعية هى مؤشر واضح للإعتماد المستمر للعديد من مواطنى جنوب أفريقيا على الدولة . لقد اعترفت حكومتنا بالتحديات والفرص وهى باستمرار تقوم بتنفيذ مبادرات لمواجهتها .

علاوة على ذلك، من أجل مواجهة تلك التحديات وغيرها بغية بناء جنوب أفريقيا بصورة أفضل، تم سن أحكام فى الفصل التاسع من الدستور لصالح عدد من المؤسسات الحكومية، التى تم تفويضها للمعاونة فى هذا الشأن عن طريق تعزيز ديمقراطية دولتنا، وبصفتى مراجع عام، فإننا جزءاً من هذه المجموعة وغالباً ما يشار إلينا على أننا مؤسسات الفصل التاسع ، وإنه فى هذا السياق، يعد دورنا حاسماً كجهاز أعلى للرقابة لجنوب افريقيا.

إننا نتطلع للترحيب بكم فى جنوب افريقيا عام ٢٠١٠ حيث سنقوم بمزيد من التعزيز لقيم الانتوساى فى الانكوساى العشرين .

إننا نأمل فى إنكم ستستغلون هذه الفرصة لخوض تجربة الذهاب إلى جنوب افريقيا المفعمة بالحياة والنشاط التى هى فى إنتظاركم .

أشكركم .

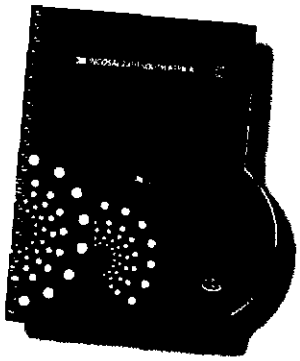

ترينيس نوميمب
المراجع العام لجنوب افريقيا

فبراير ٥-٦ الملتقى العربى الاوروبى مدينة الكويت، الكويت	**مارس** ١٧ إجتماع اللجنة المالية والإدارية . واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمركية	**أبريل** ٨-٩ إجتماع اللجنة الفرعية لارشادات المراجعة المالية. لندن - المملكة المتحدة . ٩ إجتماع مجلس مبادرة تنمية الانتوساى . أوسلو النرويج .
مايو الاجتماع الـ ١٧ للجنة مراجعة تكنولوجيا المعلومات . اليابان . ٦-٩ الإجتماع السابع للجنة المحفزة لمجموعة عمل الانتوساى لمراجعة البيئة . تالين - استونيا .	**يونيو** ٢-٥ المؤتمر السابع للايروساى وإجتماع المجلس التنفيذى الرابع والثلاثون للايروساى كراكوف - بولندا .	**يوليو** ٦-٩ مؤتمر المراجعين العمومى العشرين لدول الكومنولث، برمودا.
أغسطس	**سبتمبر** TBD إجتماع اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية. بكين ، الصين .	**أكتوبر**
نوفمبر ١٢ إجتماع لجنة المهام الخاصة للاتصالات للانتوساى . فيينا - النمسا. ١٣-١٤ المجلس التنفيذى للانتوساى الـ ٥٨ . فيينا - النمسا .	**ديسمبر**	

كلمة للمحرر : ينشر هذا التقويم دعما لاستراتيجية اتصالات منظمة الانتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء منظمة الانتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول أعمالهم ويدرج بهذا الجزء من المجلة الدولية أحداث علي مستوي منظمة الانتوساي ومنظماتها الفرعية كالمؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات المجالس ونظرا لضيق المساحة لم يتم إدراج الكثير من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية التي تنظمها المنظمات الفرعية ولمزيد من المعلومات يرجي الاتصال بسكرتير عام كل مجموعة من مجموعات العمل الإقليمية .

INTOSAI